الأمتثال في التعامل مع النظام المالي المقترح لغزة

في ظل مجلس السلام

بين الشرعية وحكم الواقع

إعداد

د. أحمد المغربي

محامي- مستشار قانوني



سلسلة الامتثال في إدارة القضايا المصيرية المعاصرة
سلسلة فكرية – تحليلية تُعالج الامتثال والحوكمة في:
الحركات، المؤسسات، القرار العام، والصراع السياسي.

الامتثال في التعامل مع النظام المالي المقترح لغزة

في ظل مجلس السلام: بين الشرعية وحكم الواقع

إعداد

د. أحمد المغربي

دكتوراه قانون – مستشار قانوني – محامي

دورة (CAMS) مكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

إسطنبول، الأربعاء 2026/04/15م

المحتويات

الامتثال في التعامل مع النظام المالي المقترح لغزة في ظل مجلس السلام
بين الشرعية حكم الواقع

المقدمة:

في ظل التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة التي تشهدها المنطقة، تبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة بناء الأنظمة المالية في المناطق المتأثرة بالصراعات، وعلى رأسها قطاع غزة، بما يضمن تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. ومع بروز فكرة "مجلس السلام" كإطار تنظيمي يسعى إلى إدارة مرحلة ما بعد النزاع، يصبح من الضروري تصور نظام مالي متكامل قادر على دعم إعادة الإعمار، وتعزيز الشفافية، وتحفيز الاستثمار المحلي والدولي.

من ناحية نظرية بحتة، فإن النظام المالي المقترح لغزة في ظل مجلس السلام لا يقتصر على كونه أداة لإدارة الموارد، بل يشكّل حجر الأساس لإعادة بناء الثقة بين المؤسسات والمجتمع، وركيزة لتحقيق العدالة الاقتصادية. ويتطلب هذا النظام توازناً دقيقاً بين الدعم الدولي، والحوكمة الرشيدة، وتمكين القطاع الخاص، إلى جانب تطوير آليات رقابية فعّالة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية.

وعليه، يسعى هذا الموضوع إلى استكشاف ملامح النظام المالي المحتمل في غزة ضمن هذا السياق، وتحليل التحديات والفرص التي قد تواجهه، بما يسهم في رسم رؤية مستقبلية أكثر استقراراً وازدهاراً للقطاع.

مع التأكيد على أنه لغاية كتابة هذه الورقة فإن المجالس المذكورة فيه لم تبدأ العمل، وأن الإبادة الجماعية ما زالت مستمرة، ما يعني أن بحث أهل غزة عن خيارات معيشية خارج الأنظمة المالية المتعارف يشكل أساسا للتداول المالي الداخلي، ولكي يتم بناء هذا النظام – الواقعي – لا بد من معرفة أنظمة المال العالمية في مثل حالة غزة.

المحور الأول: تشكيلات المجالس وضوابطها القانونية والفنية

أولا/ السند الواقعي – القانوني لتشكيل المجلس:

تسبب النزاع المسلح بين المقاومة والشعب الفلسطيني من جهة، وقوات الاحتلال الصهيوني لفلسطين وما سببه من اضطهاد مستمر للفلسطينيين منذ العام 1948 من جهة أخرى، وعلى وجه الخصوص ما نتج من إجرام وإبادة جماعية بعد السابع من أكتوبر 2023م، تسبب في تشكيل مجلس السلام الذي صدر بإنشائه قرار من مجلس الأمن بالرقم 2025/2803، في الجلسة رقم 10046 بتاريخ 2025/11/17 باعتماد خطة الرئيس الأمريكي ترامب المكونة من (20) نقطة، وكذلك مجلسا تنفيذيا، ولجنة تكنوقراط.

ثانيا/ أعضاء المجالس:

1/ مجلس السلام (Board of Peace): المجلس التنفيذي لمجلس السلام (القيادة العليا):

هذا المجلس هو المظلة السياسية الدولية التي يرأسها الرئيس **دونالد ترامب،** ومقره الدائم في معهد السلام الأمريكي بواشنطن. يضم المجلس شخصيات دولية بارزة وممثلين عن دول إقليمية كبرى.

الاسم	الجنسية	المنصب/ الدور	خلفيته العقدية/ السياسية
1-دونالد ترامب	أمريكي	رئيس المجلس (مدى الحياة وفق الميثاق)	
2-نيكولاي ملادينوف	بلغاري	الممثل السامي لغزة (المشرف العام)	علاقات قديمة ممتدة ومتينة في الساحة السياسية الإسرائيلية، علاقة وثيقة بزعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، أفيغدور ليبرمان
3-ماركو روبيو	أمريكي	وزير الخارجية الأمريكي	نتنياهو يصفه بالصديق الاستثنائي لإسرائيل.
4-ستيف ويتكوف	أمريكي	المبعوث الخاص للشرق الأوسط	يهودي مواليد أمريكا، منحاز ومناصر بشدة وبشكل معلن لإسرائيل.
5-جاريد كوشنر	أمريكي	مستشار وصهر الرئيس ترامب	صهر ترامب، يهودي مواليد أمريكا، منحاز ومناصر بشدة وبشكل معلن لإسرائيل.
6-توني بلير	بريطاني	رئيس وزراء المملكة المتحدة الأسبق	يستحق مقارنته ببلفور: هذا منح فلسطين للصهاينة، والثاني يرسم خطة لغزة وفق ما تريد إسرائيل.
7-أجاي بانغا	هندي/ أمريكي	رئيس البنك الدولي	خبير اقتصادي عالمي يعمل على ربط القطاع الخاص بتمويل التنمية، وهو الدور الذي يسعى ترامب لاستغلاله في ملفات الشرق الأوسط.
8-مارك روان	أمريكي	الرئيس التنفيذي لشركة "أبولو" (مسؤول التمويل)	ملياردير ومستثمر أمريكي يهودي بارز، كبار الداعمين لإسرائيل والقضايا اليهودية. يقود جهوداً كبيرة في التعليم الإسرائيلي (صندوق تجديد الشباب) ومحاربة "معاداة السامية" في الجامعات الأمريكية، كما يشارك في دعم الجيش الإسرائيلي.
9-روبرت غابرييل جونيور	أمريكي	أسس شركة ذات مسؤولية محدودة بدأت تتلقى دفعات شهرية من لجنة عمل سياسي مرتبطة بترامب.	مستشار سياسي، وكاتب خطابات، ومنتج تلفزيوني سابق، شغل منصب نائب مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة، مقرب من ترامب.

2/ أعضاء المجلس التنفيذي لغزة:

يدعم المجلس التنفيذي لغزة الممثل السامي واللجنة الوطنية لإدارة غزة وزراء ومسؤولين من الدول الضامنة والمنفذة للخطة، أُعلن عن أعضائه في 17 يناير 2026. وهم:

1. ستيف ويتكوف – المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط
2. جاريد كوشنر – صهر دونالد ترامب
3. هاكان فيدان – وزير الخارجية التركي (المسار الأمني والإعمار).
4. علي الذوادي – وزير الشؤون الاستراتيجية في قطر (الوساطة واللوجستيات).
5. حسن رشاد – رئيس جهاز المخابرات العامة المصري (تنسيق الحدود والمعابر).
6. توني بلير – رئيس وزراء المملكة المتحدة الأسبق
7. مارك روان – الرئيس التنفيذي لشركة أبولو غلوبال مانجمنت.
8. ريم الهاشمي – وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي في الإمارات العربية المتحدة (المساعدات والخدمات).
9. نيكولاي ملادينوف – الممثل السامي لغزة
10. ياكير غاباي – رجل أعمال.
11. سيغريد كاغ – المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

3/ لجنة التكنوقراط (اللجنة الوطنية لإدارة غزة)

هي الجسم الفلسطيني المهني الذي يعمل تحت إشراف "الممثل السامي" (ملادينوف) وبالتنسيق مع مجلس السلام.

يرأسها الدكتور علي شعث (نائب وزير التخطيط الأسبق)، وتتكون من 15 عضواً فلسطينياً مستقلاً.

الأسماء والحقائب الوزارية (المفوضون):

1. د. علي شعث: رئيس اللجنة ومفوض الطاقة والنقل.
2. اللواء سامي نسمان: مفوض الداخلية والأمن الداخلي.
3. د. عائد ياغي: مفوض الصحة.
4. م. أسامة السعداوي: مفوض الإسكان والأراضي.
5. د. بشير الريس: مفوض المالية.
6. م. عايد أبو رمضان: مفوض الاقتصاد والتجارة والصناعة.
7. د. جبر الداعور: مفوض التعليم.
8. عبد الكريم عاشور: مفوض الزراعة.
9. عدنان أبو وردة: مفوض العدل (قاضٍ سابق).
10. علي برهوم: مفوض البلديات والمياه.
11. م. عمر الشمالي: مفوض الاتصالات والخدمات الرقمية.
12. هناء الترزي: مفوضة الشؤون الاجتماعية والمرأة.
13. حسني المغني: مفوض شؤون العشائر.

ثالثا/ طبيعة العمل:

تضم التشكيلات المقترحة:

- خبراء في القانون الدولي،

- مهندسين متخصصين في إعادة الإعمار،
- خبراء اقتصاديين،
- ورجال أعمال مستقلين.

رابعا/ المهام:

- الإشراف على إدخال وتوزيع المساعدات الإنسانية.
- التنسيق لإعادة تشغيل الخدمات الأساسية (المياه، الكهرباء، الصحة).
- إدارة ملف إعادة الإعمار والتعامل مع الجهات المانحة.

خامسا/ العلاقة بين "لجنة التكنوقراط" ومجلس السلام والمجلس التنفيذي:

هناك تداخل كبير بين المفهومين، وفي أغلب الأحيان يتم الحديث عنهما ككيان واحد أو متكامل:

- لجنة التكنوقراط: هي اللجنة التنفيذية التي تضم "خبراء فنيين" غير حزبيين لإدارة الوزارات والمؤسسات الخدمية، علاقاته واحتكاكه مباشرة مع أبناء غزة ومقدراتها المادية التي يجب إعادة اعمارها.
- مجلس السلام: يُنظر إليه كـ "مظلة سياسية أو استشارية" توفر الغطاء الدولي والشرعية اللازمة لعمل لجنة التكنوقراط، بحيث يتولى المجلس التواصل الدبلوماسي، بينما تتولى اللجنة العمل الميداني الفني.
- المجلس التنفيذي: أداة الوصل بين مجلس السلام كهيئة عليا تملك اصدار القرارات للتنفيذ عن طريق المجلس التنفيذي الذي يقوم بمراقبة عملية تنفيذ قرارات مجلس السلام.

سادسا/ هل بدأ عمله؟

لغاية كتابة هذه الورقة:

- فإن العمل لا يزال في إطار التحضير والتوافقات. هناك لجان محلية ومؤسسات دولية (مثل الأونروا ومنظمات المجتمع المدني) تقوم بمهام "إغاثية" حالياً على نطاق محدود، لكن المجلس بالصيغة السياسية والإدارية الشاملة لم يباشر مهامه رسمياً على الأرض بانتظار وقف إطلاق نار دائم وتوافق سياسي عريض.
- على أرض الواقع: ما زالت الاعتداءات الصهيونية مستمرة لم تتوقف، وتاليا ملخصا بذلك:

إسرائيل ارتكبت 2400 خرق لاتفاق وقف إطلاق النار

بتاريخ: 2026/4/14

أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة أن الاحتلال الإسرائيلي:

ارتكب 2400 خرق لاتفاق وقف إطلاق النار منذ دخوله حيز التنفيذ في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي وحتى اليوم الرابع عشر من أبريل/نيسان 2026 توزعت كالاتي:

- 1109 جرائم قصف واستهداف،
- و921 إطلاق نار،
- 273 نسف للمنازل والمباني،
- 97 توغل للآليات داخل الأحياء السكنية.
- 99% من الضحايا هم من المدنيين الذين جرى استهدافهم داخل أحيائهم السكنية وبعيداً عن «الخط الأصفر»،
- 50 معتقلاً جرى اختطافهم من داخل المناطق السكنية خلال فترة الهدنة المفترضة.
- دخول 41714 شاحنة مساعدات وتجارة ووقود من أصل 110,400 شاحنة نص عليها الاتفاق، بنسبة التزام بلغت 37% فقط، بينما،
- وواجه ملف الطاقة عجزاً أكبر بدخول 1366 شاحنة وقود فقط من أصل 9200 شاحنة مفترضة بنسبة التزام لم تتخطَ 14%،
- وبمتوسط يومي عام بلغ 227 شاحنة للمنطقة بدلاً من 600 شاحنة يومياً.

وعلى صعيد الخسائر البشرية، كشف التقرير أن هذه الانتهاكات أسفرت عن سقوط:

- 754 شهيداً، من بينهم 312 من الأطفال والنساء والمسنين،

- بينما بلغ إجمالي المصابين 2100 جريح، أكثر من نصفهم من الفئات الضعيفة بواقع 1096 طفلاً وامرأة ومسناً.

وفيما يتعلق بملف المعابر والإمدادات، سجل التقرير تراجعاً حاداً في نسب الالتزام ببنود الاتفاق، حيث لم تتجاوز نسبة الالتزام بتشغيل معبر رفح البري 7% منذ افتتاحه في فبراير/ شباط الماضي، بإجمالي 2703 مسافرين من أصل 36 ألفا و800 كان يُفترض تنقلهم.
https://www.alghad.tv/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%AF/news/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%A8%D8%AA-2400-%D8%AE%D8%B1%D9%82-%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A5%D8%B7%D9%84%8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1

سابعا/ حالة العمل والمعوقات

- بدء العمل: بدأت اللجنة عملها رسمياً من القاهرة في 16 يناير 2026 كـ "مقر مؤقت" لوضع خطط الإغاثة العاجلة، وبدأت بالفعل في التنسيق لإدخال مستويات قياسية من المساعدات.
- المعوقات الحالية:

1. الدخول الميداني: لا يزال انتقال كامل الطاقم لداخل القطاع يواجه تحديات أمنية مرتبطة بتثبيت وقف إطلاق النار الشامل.
2. التمويل الضخم: يشترط مجلس السلام مساهمات دولية (مليار دولار لكل دولة عضو) لضمان استدامة إعادة الإعمار.
3. تحدي نزع السلاح: وهو البند الأكثر تعقيداً في خطة ترامب، حيث يُطلب من اللجنة إدارة القطاع مدنياً بينما تتولى "قوات استقرار دولية" (من دول مثل إندونيسيا وألبانيا والمغرب) الجانب الأمني.

- تواجه هذه الخطوات عدة تحديات كبرى:
  - الشرعية السياسية: التجاذب بين الأطراف الفلسطينية المختلفة حول من يملك حق التشكيل والإدارة.
  - السيطرة الأمنية: من سيتولى حماية هؤلاء الأعضاء وتأمين مقرات عملهم في ظل وضع أمني معقد.
  - التمويل: اشتراط الجهات المانحة وجود آلية شفافة تماماً ومستقلة لصرف أموال الإعمار.
  - الموقف الميداني: استمرار العمليات العسكرية يعيق أي محاولة لتثبيت هيكل إداري مستقر.

ثامنا/ التوصيف القانوني والواقعي للتشكيلات التي ذكرت أعلاه:

1. "مجلس السلام" (The Peace Council) – المسار الدولي/ الأمريكي

هذا المصطلح غالباً ما يُشير إلى هيئة استشارية أو مبادرة سياسية مرتبطة برؤية الإدارة الأمريكية (برئاسة دونالد ترامب) لملف الشرق الأوسط.

- الطبيعة: هو كيان "سياسي دبلوماسي" خارجي.
- الهدف: وضع إطار عام لعملية السلام، وتحديد القوى الإقليمية المشاركة، وتوفير الدعم المالي والسياسي لخطة "اليوم التالي".

- الأعضاء: عادة ما يضم مسؤولين سابقين، دبلوماسيين، ورجال أعمال مقربين من الإدارة الأمريكية، بالإضافة إلى ممثلين عن دول حليفة في المنطقة.

2. المجلس التنفيذ لغزة:

"مجلس تنسيقي دولي غير رسمي (De facto / ad hoc body) ذو طابع تنفيذي–استشاري، يفتقر إلى الشخصية القانونية الدولية، ولا يكتسب أي صفة إلزامية إلا بوجود تفويض قانوني دولي أو قبول سيادي من الأطراف المعنية".

3. "لجنة التكنوقراط" (أو اللجنة الإدارية) – المسار المحلي

هذه اللجنة هي جسم تنفيذي مهني يُطرح كحل لإدارة الشؤون اليومية داخل قطاع غزة.

- رئاسة شعث: هناك تقارير تشير إلى طرح أسماء شخصيات وطنية واقتصادية فلسطينية معروفة (مثل د. نبيل شعث أو شخصيات من عائلة شعث المعروفة بكفاءاتها الإدارية) لرئاسة أو تقديم الاستشارة لهذه اللجنة نظراً لخبرتهم الدولية وقبولهم لدى الأطراف المختلفة.
- الطبيعة: هي كيان "إداري خدماتي" ميداني.
- المهام: إدارة المعابر، توزيع المساعدات، إصلاح البنية التحتية، والإشراف على الصحة والتعليم، بعيداً عن الفصائل السياسية.

الفرق الجوهري بينهما:

1. المستوى: مجلس السلام (ترامب) يعمل على مستوى "الاستراتيجية الدولية والتمويل"، بينما لجنة التكنوقراط تعمل على مستوى "الإدارة الميدانية والخدمات".
2. المرجعية: مجلس السلام مرجعيته البيت الأبيض والاتفاقات الإقليمية، أما لجنة التكنوقراط فمرجعيتها التوافق الفلسطيني الداخلي (أو التوافق مع السلطة الوطنية) لضمان الشرعية المحلية.
3. الأدوات: مجلس السلام يستخدم "الدبلوماسية والضغط الاقتصادي"، بينما تستخدم لجنة التكنوقراط "الخبرة الفنية والكادر الوظيفي المهني".

بناءً على هذا التمييز: يمكن فهم العلاقة بأنها علاقة "تكاملية قسرية"؛ حيث يضع مجلس السلام الإطار العام والتمويل، وتقوم اللجنة الفنية (التكنوقراط) بالتنفيذ على الأرض لضمان عدم حدوث فراغ إداري.

تاسعا/ الصلاحيات القانونية للممثل السامي (نيكولاي ملادينوف)

بموجب الميثاق الذي أقره مجلس السلام في واشنطن، يتمتع الممثل السامي بصلاحيات استثنائية تتجاوز العمل الدبلوماسي التقليدي، وهي:

1. سلطة النقض (Veto): يمتلك الممثل السامي الحق في الاعتراض على أي قرار تتخذه "لجنة التكنوقراط" (برئاسة د. علي شعث) إذا رأى أنه يتعارض مع المعايير الأمنية أو المالية الدولية.
2. الإدارة المالية المباشرة: هو المسؤول الأول عن "صندوق إعمار غزة" (Gaza Reconstruction Fund)، ولا يتم صرف أي دولار من المنشآت الدولية إلا بتوقيعه الشخصي، لضمان الشفافية ومنع وصول الأموال لأي فصيل عسكري.
3. الإشراف الأمني والحدودي: ينسق الممثل السامي مباشرة مع قوات الاستقرار الدولية (ألبانيا، إندونيسيا، المغرب) لتأمين المعابر والمناطق الحيوية، وله سلطة إصدار تصاريح الدخول والخروج للشخصيات الهامة.
4. التعيين والعزل: يحق له التوصية لمجلس السلام باستبدال أي عضو في لجنة التكنوقراط يثبت عدم كفاءته أو انحيازه السياسي.

عاشرا/ بنود ميثاق مجلس السلام (الملامح الرئيسية)

الميثاق ليس مجرد ورقة تفاهم، بل هو "بروتوكول تنفيذي" ملزم للدول الموقعة، وأبرز بنوده:

- بند "الحياد السياسي": يُمنع على أي عضو في لجنة التكنوقراط (فلسطيني الجنسية) الانتماء لأي تنظيم سياسي أو فصائلي نشط خلال فترة عمله.
- بند "إدارة الموارد": منح مجلس السلام الحق في إدارة حقول الغاز قبالة سواحل غزة (Gaza Marine) وتوجيه عائداتها بالكامل لصالح ميزانية اللجنة المدنية والرواتب.
- بروتوكول "المناطق الآمنة": تقسيم غزة إلى مربعات خدمية تبدأ فيها عمليات الإعمار تدريجياً، بحيث تُكافأ المنطقة الملتزمة بالهدوء بزيادة وتيرة البناء والخدمات.

احدى عشر/ العلاقة الهيكلية (كيف تُدار الأمور؟)

تتم إدارة قطاع غزة وفقاً لهذا الميثاق في مثلث سلطة:

1. مجلس السلام (واشنطن): يرسم السياسة العامة، يؤمن التمويل، ويوفر الغطاء السياسي الدولي (بقيادة ترامب).
2. الممثل السامي (ميداني): يراقب، ينسق بين الأطراف الدولية والمحلية، ويضمن الأمن المالي.
3. لجنة التكنوقراط (تنفيذية): تعمل كحكومة ظل مهنية تدير الصحة والتعليم والكهرباء والبلديات بشكل يومي.

المحور الثاني: الملامح العامة للنظام المالي المقترح

أولا/ النظام المالي المقترح لغزة:

وفق ما عرّفته الوثائق/ التغطيات: «مجلس السلام» كـ إدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية مُكلّفة بوضع الإطار وتنسيق تمويل إعادة تنمية غزة إلى حين اكتمال إصلاحات السلطة الفلسطينية .

عمليًا، هذا يُترجم غالبًا إلى "منظومة مالية متعددة المسارات:"

1. **صندوق/ حزمة تمويل دولية مُنسَّقة:**

أموال مانحين تُدار عبر ترتيبات رقابة (حوكمة، تدقيق، امتثال) تُشرف عليها جهة المجلس/ ممثلها، مع ربط الصرف بمؤشرات تنفيذ. (الفكرة المركزية: التجميع والتوجيه بدل التشتت).

2. **موازنة تشغيل للخدمات الأساسية عبر لجنة تكنوقراط فلسطينية:**

الخطة – كما عرضتها رويترز – تحدث عن لجنة انتقالية "تكنوقراط" لإدارة الشأن المدني، بينما يحتفظ المجلس بالإشراف العام وتمويل إعادة التطوير .

3. **منطقة/ مناطق اقتصادية خاصة وحوافز جمركية ورسوم تفضيلية:**

رويترز تشير صراحة إلى "**منطقة اقتصادية خاصة** "مع ترتيبات رسوم/ تعريفات تفضيلية تُتفاوض مع الدول المشاركة. هذا يعني اقتصادًا موجّهًا للاستثمار والتصدير/ الخدمات، مع قواعد دخول وخروج وبوابات تحكم .

4. **مشتريات عامة وإعمار بعقود دولية ثقيلة الامتثال:**

بحكم حساسية "تحويل الأموال إلى جهات مسلحة" ستظهر – على الأرجح – آليات مثل: قوائم أهلية للمقاولين، تَتَبُّع سلسلة الإمداد، مراجعة مستفيدين نهائيين، ومراقبة مواد "مزدوجة الاستخدام" (وهذا ينعكس مباشرة على سرعة الإعمار وتكلفته).

ثانيا/ آليات التبعيّات القانونية: على أي أساس "يلتزم" الجميع؟

هنا بيت القصيد: الشرعية ليست معاهدة محلية داخل غزة، بل بناء قانوني دولي يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم 2803 بتاريخ 2025/11/17 الذي تضمن ما يأتي:

1. **الشخصية القانونية الدولية للمجلس:**

القرار يصفه كـ"هيئة/ إدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية" للتنسيق المالي والإداري. هذا يمنحه أهلية توقيع ترتيبات، امتلاك/ إدارة أموال، وإبرام عقود .

2. **تفويض "قوة دولية مؤقتة لتحقيق الاستقرار" تحت قيادة موحدة يقبلها المجلس:**

القرار يأذن للدول المتعاونة مع المجلس وللمجلس نفسه بإنشاء قوة دولية وبـ"استخدام جميع التدابير اللازمة" ضمن الولاية، مع التشاور والتعاون الوثيق مع مصر وإسرائيل ووفق القانون الدولي الإنساني. هذا ليس تفصيلاً أمنيًا فقط—بل يخلق بيئة امتثال وتمويل مشروطة بالأمن.

3. **أفق زمني واضح في القرار (حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2027 ما لم يُمدَّد):**

وجود سقف زمني يُستعمل عادةً كرافعة على: إعادة الهيكلة المالية، إعادة بناء مؤسسات الجباية/ الإنفاق، وربط التحويلات بتحقق "معايير الإصلاح ."

4. **إشكالية المساءلة والرقابة:**

تحليل الجمعية الأمريكية للقانون الدولي (ASIL) يلفت إلى أنّ المجلس كيان "فريد" ليس هيئة تابعة للأمم المتحدة، مع غموض في معايير التعيين وغياب ضمانات تمثيل فلسطيني وآليات رقابة أممية صارمة، وهذا ينعكس قانونيًا على: الحصانات، المسؤولية عن الأضرار، وطرق الطعن/ المراجعة .

ثالثا/ أين تكمن الخطورة على أهل غزة والمنطقة؟

(أ) على أهل غزة:

1. "**تسييس التمويل" وربطه بنزع السلاح/التدابير الأمنية:**

في بعض السرديات الرسمية/ التقارير، يُذكر أن الإعمار قد يُربط بتحقق شروط أمنية (ومنها نزع السلاح). حين يصبح التمويل رهينة هذا الربط، قد يتأخر الإعمار وتتعطل الخدمات.

2. **تآكل السيادة المالية المحلية:**

إذا كانت مفاتيح الصرف، وأهلية المشاريع، ومسارات الجباية/ الجمارك بيد إطار دولي – انتقالي، فذلك قد يخلق اعتمادًا طويل الأمد ويضعف نشوء مؤسسات فلسطينية خالصة.

3. **خطر "اقتصاد الجزر":**

نموذج المنطقة الاقتصادية الخاصة قد ينجح اقتصاديًا، لكنه قد ينتج: نموًا في جيوب محددة، وارتفاع أسعار، وتفاوتًا اجتماعيًا، ما لم تُبنَ سياسات حماية اجتماعية صارمة.

4. **تعقيد المساءلة عن الانتهاكات:**

مع وجود قوة دولية وكيان ذي حصانات محتملة، قد يصبح تحديد المسؤوليات (من يضمن الحقوق؟ من يعوّض؟ من يُحاسَب؟) أكثر التباسًا .

(ب) على المنطقة

1. **تحويل غزة إلى ساحة اختبار لترتيبات أمنية–مالية جديدة:**

نجاح/فشل النموذج سيؤثر في دول الجوار: المعابر، التهريب، الهجرة، والاستقرار.

2. **استقطاب سياسي بين داعمي النموذج ورافضيه:**

التمويل والتحالفات المشاركة قد تُترجم إلى اصطفافات جديدة (دول تموّل/ دول ترفض/ دول تشارك بقوات).

رابعا/ ما المزايا المحتملة لأهل غزة والمنطقة؟

1. **تدفق مالي كبير ومركزي:**

الفكرة من "التنسيق" هي تقليل ضياع الأموال بين القنوات وتوحيد الأولويات، خصوصًا في إعادة الإعمار كثيفة الكلفة .

2. **خفض مخاطر الفساد والتسرب المالي (نظريًا):**

حين تكون هناك اشتراطات تدقيق وشفافية وعقود دولية، قد تتحسن الحوكمة—إذا طُبقت بعدالة ولم تتحول لأداة عقاب جماعي.

3. **استعادة الخدمات المدنية بسرعة عبر تكنوقراط محليين:**

وجود لجنة إدارة مدنية فلسطينية قد يُسرّع تشغيل البلديات والمياه والكهرباء والتعليم، إذا مُنحت صلاحيات فعلية لا شكلية .

4. **أفق سياسي (ولو مشروطًا) لتقرير المصير:**
القرار يتضمن لغة تشير إلى "مسار موثوق" لتقرير المصير وإقامة الدولة بعد الإصلاح والتقدم في إعادة التنمية – وهذا مكسبٌ لغوي–سياسي، لكنه يبقى مشروطًا ومحل جدل .

الخلاصة:

النظام المالي المقترح يبدو أقرب إلى:

تمويل دولي مُدار ومُشروط، وإدارة خدمات بتكنوقراط فلسطينيين، وهندسة اقتصادية (منطقة خاصة)، تحت مظلة كيان دولي ذي شخصية قانونية مفوّض أمميًا حتى نهاية 2027 .

خطورته:

أن يتحول التمويل إلى أداة وصاية/ ابتزاز أو أن يُنشئ اقتصادًا غير عادل ويُربك المساءلة.

ميزته:

أنه قد يفتح صنبور الإعمار سريعًا ويعيد تشغيل الخدمات ويخلق فرص عمل، إذا وُضعت ضمانات تمثيل ومساءلة وحقوق.

خامسا/ السيناريوهات العملية (أفضل حالة/ أسوأ حالة) مع مصفوفة مخاطر: (مالي/ قانوني/ اجتماعي/ أمني) لكل سيناريو؟

تاليا، **يتم تحويل الصورة العامة إلى سيناريوهات تشغيلية** مع **مصفوفة مخاطر** تُعين على الحكم لا على الانطباع.

مصادر بناء كل سيناريو:

1. قرار مجلس الأمن رقم 2803 بتاريخ 2025/11/17 (الذي "يرحّب" بمجلس السلام كإدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية ويُجيز ترتيبات لازمة لتحقيق الخطة حتى 2027/12/31، مع تقارير نصف سنوية.
2. تحليل ASIL الذي يصف الكيان بأنه "فريد/ ملتبس" من زاوية الرقابة والمساءلة وحدود الانتقال.
3. تفاصيل "الإطار ذي العشرين نقطة" كما نقلته رويترز (لجنة تكنوقراط فلسطينية، قوة استقرار دولية، ومنطقة اقتصادية خاصة وتعريفات/ نفاذ تفضيلي).
4. مستجدّات 2026 حول أفكار "البنية المالية الرقمية" (استكشاف عملة مستقرة مرتبطة بالدولار لتيسير المدفوعات).

السيناريو الأول: "انتقالٌ مُقيَّد لكن مُنتِج" (أفضل سيناريو–حالة واقعية)

1–الفرضيات

- يُدار مجلس السلام كـ منسّق تمويل لا كـ "حاكم مالي مطلق"، وتُمنَح لجنة الإدارة الفلسطينية (التكنوقراط) صلاحيات تشغيلية حقيقية في الخدمات اليومية.
- شروط الأمن لا تُستخدم كـ "زر إيقاف" شامل للإعمار، بل كمعايير مرحلية دقيقة.
- تُبنى حوكمة شفافة للصندوق/ التمويل: تدقيق مستقل، بيانات صرف علنية، وآلية تظلّم فعّالة للسكان والمقاولين.

2-الشكل المالي المقترح:

1. صندوق مانحين/ محفظة تمويل موحّدة: تُصرف على دفعات مرتبطة بمؤشرات (مياه/ كهرباء/ سكن/ تعليم).
2. موازنة تشغيل للخدمات: أجور، صيانة شبكات، أدوية... عبر قنوات مصرفية/ رقمية مضبوطة.
3. منطقة اقتصادية خاصة: تشريعات استثمارية، تبسيط إجراءات، تعريفات ونفاذ تفضيلي لأسواق مشاركة.
4. حلول دفع رقمية (بحذر): إن نُفّذت فكرة "العملة المستقرة" فستكون أداة دفع لا "عملة وطنية"، لتخفيف أزمة النقد وتيسير المعاملات .

3-النتائج المتوقعة على أهل غزة والمنطقة:

- تسارع نسبي في الخدمات الأساسية والإعمار.
- تقليل تسرب الأموال والاقتصاد غير الرسمي إذا صُممت الرقابة دون خنق السوق.
- تخفيف توترات الحدود والمعابر تدريجيًا بفعل استقرار معيشي أفضل.

السيناريو الثاني: "وصاية مالية تُنتج اقتصادًا مُجزّأً" (أسوأ-حالة واقعية)

1-الفرضيات:

- تصبح مفاتيح الصرف والاعتماد والشراء العام بيد المجلس/ المانحين مع سلطة تعطيل واسعة.
- تُربط معظم التحويلات بشرط أمني واحد كبير (مثل "نزع السلاح أولًا") بحيث يتحول إلى فيتو مالي على الإعمار. (هذا النمط حاضر في النقاش العام حول المرحلة الثانية).
- تبقى قواعد المسؤولية/ المساءلة غامضة بسبب طبيعة المجلس "الفريدة" وحصاناته المحتملة، فتضعف قدرة المتضررين على الإنصاف.

2-الشكل المالي المقترح:

1. تمويل بشروط ومُجَزَّأ: دفعات تتوقف عند أي توتر أمني/ سياسي.
2. اقتصاد "جزر": المنطقة الاقتصادية الخاصة تزدهر حول منافذ محددة وشركات محددة، بينما بقية المجتمع يعيش شحًا وغلاءً وبطالة.
3. بنية دفع رقمية مُسيّسة: إن استُخدمت "عملة مستقرة" دون ضمانات، قد تتحول لأداة مراقبة/ استبعاد مالي أو لعزل غزة ماليًا عن محيطها الفلسطيني.

3-النتائج المتوقعة على أهل غزة والمنطقة:

- تأخر الإعمار، تضخم، توسع السوق السوداء، وتوتر اجتماعي داخلي.
- احتكاكات إقليمية بسبب تدفقات الهجرة/ التهريب/ الاضطراب على المعابر.
- استقطاب سياسي حاد بين داعمي النموذج ورافضيه.

مصفوفة مخاطر مختصرة (مالي/ قانوني/ اجتماعي/ أمني):

التقييم: منخفض / متوسط / مرتفع، مع أهم "مُحرّك" للخطر.

البعد	أفضل حالة: انتقال مُنتِج	أسوأ حالة: وصاية مُجزّأة
مالي (سيولة، تضخم، وظائف)	متوسط: بيروقراطية رقابة تُبطّئ الصرف لكن تُحسن الكفاءة.	مرتفع: تجميد دفعات + غلاء + سوق سوداء.
قانوني (مساءلة، طعون، حقوق ملكية)	متوسط: عقود واضحة + تدقيق + مسار تظلّم.	مرتفع: غموض الصلاحيات/الحصانات يضعف الإنصاف.
اجتماعي (عدالة التوزيع، التفاوت)	متوسط: فرص عبر مشاريع عامة + حماية اجتماعية.	مرتفع: "اقتصاد جزر" وتفاوت حاد حول المنطقة الخاصة.
أمني (استدامة الاستقرار)	متوسط: تحسّن معيشي يخفض التجنيد والعنف.	مرتفع: ربط الإعمار بالملف الأمني يخلق انفجارات دورية.
سيادة/تبعية (قدرة قرار محلي)	متوسط: إشراف دولي مع تمكين فلسطيني مرحلي.	مرتفع: اعتماد مزمن و"فيتو" خارجي على الاقتصاد.
تقني-مالي (المدفوعات الرقمية/العملة المستقرة)	متوسط: تسهيل معاملات مع ضمانات خصوصية.	مرتفع: استبعاد/ مراقبة/ عزل مالي.

4-أين تكون "الخطورة" وأين تكون "الميزة" عمليًا؟

الخطورة الكبرى عند:

أ. تحويل الإعمار إلى أداة مشروطة بلا سقف: إذا صار الشرط الأمني "مفتاح كل الأموال"، فأي توتر يُعيد المجتمع إلى الصفر.

ب. غموض المساءلة: كيان بصفة دولية خارج نسق أممي تقليدي قد يُعقّد مساءلة القرارات والتعويضات.

ت. اقتصاد غير عادل: منطقة خاصة بلا شبكة حماية اجتماعية تعني تفاوت واحتقان.

ث. مخاطر الرقمنة السياسية: الدفع الرقمي/ العملة المستقرة قد يخدم الاستقرار، وقد يصبح أداة فرزٍ وإقصاء إن غابت الضمانات.

الميزة الكبرى

أ. توحيد التمويل ورفع القدرة التنفيذية سريعًا (إن أُحسن تصميم الحوكمة).

ب. تفعيل عجلة عمل واستثمار عبر المنطقة الاقتصادية الخاصة إذا رُبطت بسوق العمل المحلي وبالمقاولين المحليين لا بالاستيراد وحده.

5- "صمّامات أمان" كمعايير للحكم على أي سيناريو يتم تطبيقه:

هذه نقاط فحص عملية تستطيع بها أن تعرف لأي سيناريو تسير الأمور:

1. هل توجد آلية تظلّم وتعويض قابلة للوصول لسكان غزة؟ (لا ورقية ولا شكلية).
2. هل تُنشر بيانات الصرف والعقود والمشتريات دوريًا؟
3. ما نسبة التعاقدات التي تذهب لمقاولين وعمالة محلية؟
4. هل شرط الأمن مُجزّأ إلى معايير مرحلية أم هو "زر إيقاف" شامل؟
5. في الرقمنة: هل توجد ضمانات خصوصية وعدم استبعاد وأيضا بدائل غير رقمية؟

المحور الثالث: تفكيك هندسة النظام المالي المقترح

أولًا/ ما العملة المرجّحة في غزة؟

الاحتمال الأقوى: استمرار التعدد النقدي (شيكل + دولار)

حاليًا، يتداول في غزة:

- الشيكل الإسرائيلي (عملة التداول الرئيسية فعليًا).
- والدولار الأمريكي.
- وبقدر محدود: الدينار الأردني.

هل ستُنشأ عملة جديدة؟

من غير المرجّح إصدار عملة ورقية مستقلة لغزة للأسباب التالية:

1. إصدار عملة يحتاج سيادة نقدية وبنكًا مركزيًا معترفًا به دوليًا.
2. أي عملة جديدة دون اقتصاد منتج واحتياطي نقدي ستتعرض لانهيار سريع.
3. القرار الأممي يتحدث عن إدارة انتقالية لا عن كيان سيادي نقدي مستقل.

ماذا عن "عملة إلكترونية" أوStablecoin ؟

ظهرت تقارير عن دراسة عملة مستقرة مرتبطة بالدولار لتسهيل المدفوعات. هذا يعني:

- ليست عملة وطنية،
- بل أداة دفع رقمية مربوطة بالدولار،
- تُستخدم لتحويل المساعدات والأجور.

إن حدث ذلك: فستكون إلكترونية بالكامل، ولا تُصدر ورقيًا.

ثانيًا: هل النظام ورقي أم إلكتروني؟

الراجح هو نظام مزدوج مرحليًا:

المرحلة	الشكل
مرحلة أولى	تداول نقدي ورقي مستمر (شيكل/ دولار)
مرحلة انتقال	إدخال محافظ رقمية لتحويل الرواتب والمساعدات
مرحلة لاحقة محتملة	توسع المدفوعات الرقمية تحت رقابة صارمة

لماذا الاتجاه نحو الرقمنة؟

1. منع تسرب الأموال إلى جهات مسلحة.
2. تتبع كل دفعة مالية.
3. ضبط التحويلات عبر المعابر.

لكن:

الرقمنة الكاملة في بيئة فقيرة ومنقطعة الكهرباء تحمل مخاطر استبعاد اجتماعي خطيرة.

ثالثًا/ هل سيكون هناك بنك؟ أم جهة مالية تابعة لمجلس السلام؟

هنا جوهر التحول. **الاحتمال الواقعي:**

لن يُنشأ بنك مركزي جديد لغزة؛ بل سيظهر أحد النموذجين:

النموذج (أ): إدارة مالية انتقالية تحت إشراف مجلس السلام:

مجلس السلام ينشئ هيئة مالية تنفيذية:

- تدير حسابات المانحين.
- توقع العقود.
- تعتمد الدفعات.
- تُصدر تعليمات للصرف.

لجنة التكنوقراط – كما سبق ذكره – ستكون منفذة لا مقررة.

النموذج (ب): اعتماد البنية المصرفية القائمة مع وصاية دولية:

البنوك الفلسطينية العاملة (إن سُمِح لها):

- تمر عبر شبكة SWIFT العالمية.
- خاضعة لرقابة مكافحة غسل الأموال الدولية(AML/CFT) .
- التحويلات تمر غالبًا عبر بنوك أمريكية مراسلة.

في هذا النموذج:

النظام المالي يصبح عمليًا مرتبطًا بالنظام المالي الأمريكي عبر الدولار والرقابة المصرفية الدولية.

رابعًا: هل يتبع النظام المالي الأمريكي؟

ليس رسميًا، لكن عمليًا نعم إذا:

- كانت المدفوعات بالدولار
- التحويلات تمر عبر بنوك مراسلة أمريكية
- الرقابة وفق معايير وزارة الخزانة الأمريكية(OFAC)
- الالتزام بنظام العقوبات الأمريكي

في هذه الحالة؛ فإن:

- ❖ أي كيان مدرج على قوائم العقوبات يُحظر التعامل معه ماليًا.
- ❖ وهنا تتجلى التبعية غير المعلنة.

خامسًا/ من يراقب الحركات المالية؟

عادة في النماذج الانتقالية توجد أربع طبقات رقابة:

1–رقابة مجلس السلام نفسه:

يشرف على:

- اعتماد الميزانيات.
- التعاقدات الكبرى.

- تدقيق المشاريع.

1- رقابة المانحين الدوليين:

كل جهة مانحة تشترط:

- تقارير دورية.
- مدققين مستقلين.
- فحص مستفيدين نهائيين.

3- رقابة دولية مالية(AML / CFT) :

تتبع:

- مكافحة غسل الأموال.
- تمويل الإرهاب.
- تتبع التحويلات الرقمية.

5- رقابة أمنية مرافقة:

خاصة في:

- مواد البناء.
- التحويلات النقدية الكبيرة.
- الرواتب العامة.

سادسًا/ أين تكمن الخطورة الحقيقية؟

إذا كانت لجنة التكنوقراط ضعيفة كما أشرت، فالمعادلة تصبح:

القرار المالي: خارجي، التنفيذ: محلي، والمسؤولية أمام الشعب: محلية.

وهذا يولد ثلاث مخاطر:

1. فقدان السيادة النقدية بالكامل.
2. إمكانية تجميد الأموال بقرار سياسي خارجي.
3. تحول الاقتصاد إلى اقتصاد مُدار أمنيًا لا سوقيًا.

سابعًا/ ما الميزات الممكنة إن أُحسن التطبيق؟

1. تدفق تمويل كبير بسرعة.
2. تقليل الفساد الداخلي.
3. إمكانية إعادة بناء البنية المصرفية بشفافية.
4. إدخال نظم دفع حديثة تقلل السوق السوداء.

ثامنا/ الصورة المختصرة للنظام المرجح:

العملة: شيكل + دولار (مع احتمال أداة دفع رقمية مرتبطة بالدولار).

الشكل: ورقي + رقمي تدريجي.

الهيكل المالي: هيئة مالية انتقالية تحت مجلس السلام + اعتماد على النظام المصرفي الدولي.

الرقابة: مجلس السلام + مانحون + أنظمة مكافحة غسل الأموال الدولية + رقابة أمنية.

السيادة المحلية: محدودة جدًا.

المحور الرابع: سوابق تاريخية مشابهة بحالة غزة

هنا تحليل مقارن يسلط الضوء على كيفية تُصمَّم المنظومات المالية في إدارات انتقالية: ما العملة؟ من يُرخّص البنوك؟ من يملك مفتاح الصرف؟ ومن يراقب الحركة؟

مقارنة مع (3) ثلاثة نماذج تاريخية قريبة من سؤال غزة، ثم استخلاص "خريطة ترجيح" لما قد يُحاكى في غزة إذا كانت لجنة التكنوقراط – كما تم ذكره سابقا – تنفيذية ضعيفة.

تاريخيا، يوجد (3) نماذج تشبه حالة غزة:

كوسوفو – تيمور الشرقية – العراق بعد 2003، وشرح ذلك بالآتي:

أولا/ كوسوفو(UNMIK) : استيراد عملة أجنبية + ضبط المدفوعات الإلزامية:

(**(UNMIK)**United Nations Interim Administration Mission in Kosovo: بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو)

1–ما الذي حدث نقديًا؟

- لم تُنشأ عملة كوسوفية.
- نظّم" UNMIK حرية التعاقد بأي عملة"، واعتبر العملات الأجنبية الواسعة القبول مشمولة عمليًا.
- ثم حدّد عملة المدفوعات الإلزامية (ضرائب/ رسوم/ مدفوعات للجهات العامة) بالمارك الألماني بدايةً.
- ومع دخول اليورو: جرى التحول الرسمي إلى اليورو عبر توجيه/ تعليماتUNMIK، بحيث تصبح الحسابات والمدفوعات الإلزامية باليورو بعد آجال انتقالية محددة.

2–من كان "البنك/الجهة المالية" عمليًا؟

لم يكن هناك بنك مركزي سيادي محلي بالمعنى الكامل؛ بل تنظيم نقدي/ مالي من سلطة دولية مع بناء مؤسسات مالية محلية بالتدريج.

3–ماذا تستفيد غزة من هذا النموذج:

هذا نموذج اليورَنة (€)/ التأجنُب(Euroization/Foreign-currency regime):

- عملة أجنبية (أو عدة عملات).
- وتحديد عملة رسمية للجباية والمدفوعات العامة.
- ورقابة دولية على النظام المالي.

ثانيا/ تيمور الشرقية (UNTAET): دولرة كاملة ($)؛ ومكتب مدفوعات مركزي يرخص البنوك:

((United Nations Transitional Administration in East Timor (UNTAET: إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية)

1–ما الذي حدث نقديًا؟

- عرّفت" UNTAET العملة الرسمية لتيمور الشرقية"، ثم نظّمت شؤون الصرف الأجنبي، مع تمكين "مكتب المدفوعات المركزي" من صلاحيات واسعة.
- وثيقة UNTAET أخرى تضع قاعدة محاسبية: الميزانيات والسجلات والحسابات تُعدّ بعملة تُعيّنها لوائح UNTAET.
- والأهم في تنظيم الأعمال المصرفية: لا يجوز لأي شخص ممارسة أعمال بنك دون ترخيص من "مكتب المدفوعات المركزي ."

2-من كان "البنك/ الجهة المالية" عمليًا؟

ليس بنكًا مركزيًا وطنيًا مستقلًا؛ بل Central Payments Office(مكتب مدفوعات مركزي) يقوم مقام المنظِّم والمُرخِّص ومشغّل جزءٍ من البنية المالية.

كان مكتب المدفوعات المركزي (Central Payments Office – CPO) هو المؤسسة التي سبقت تأسيس البنك المركزي الحالي في تيمور الشرقية، حيث أُنشئ في عام 2000 من قبل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية (UNTAET).

تتمثل مهامه الأساسية التي كان يضطلع بها في الفترة ما بين 2000 و2001 فيما يأتي:

- إدارة الحسابات الحكومية: تولى المكتب مسؤولية الاحتفاظ بحساب الحكومة (المعروف بـ (CFET وتنفيذ المدفوعات الحكومية.
- ترخيص المؤسسات المالية: كان الجهة المسؤولة عن منح تراخيص البنوك والمؤسسات المالية للعمل في البلاد.
- الإشراف والرقابة: تولى مهمة الإشراف والرقابة على البنوك لضمان سلامة النظام المالي.
- تشغيل دار المقاصة: قام المكتب بتشغيل دار المقاصة في العاصمة ديلي لتسهيل تبادل الدفع بين البنوك.
- التمثيل الدولي: مثل تيمور الشرقية في الاجتماعات والمجالس والمنظمات الدولية المتعلقة بنظم المدفوعات والرقابة المالية .

ملاحظة تاريخية: تم استبدال مكتب المدفوعات المركزي بـ "سلطة المصارف والمدفوعات (BPA) "في عام 2001، والتي تطورت لاحقاً لتصبح البنك المركزي لتيمور الشرقية (Banco Central de Timor-Leste) في عام 2011

3-ماذا تستفيد غزة من هذا النموذج:

هذا هو أقرب نموذج لـ "هيئة مالية انتقالية "حيث تبسط مسؤوليتها على:

- ترخيص البنوك.
- تنظيم المدفوعات.
- تضبط العملة الرسمية للرسوم والضرائب.
- قناة صرف المانحين.

ثالثا/ العراق: (CPA 2003) إصلاح عملة ورقية وفرض قبولها قانونيًا:

(سلطة الائتلاف المؤقتة (**Coalition Provisional Authority – CPA**) لعام 2003 هي حكومة انتقالية أنشأتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لإدارة العراق عقب غزو 2003 والإطاحة بنظام صدام حسين. ترأسها بول بريمر، ومارست سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية من أبريل 2003 حتى يونيو 2004، مستندة إلى قرار مجلس الأمن رقم 1483)

1-ما الذي حدث نقديًا؟

- أصدرت سلطة الائتلاف (CPA) أمرًا بإنشاء **الدينار العراقي الجديد** وآلية استبدال الأوراق النقدية .
- هدف الإجراء كان توحيد الكتلة النقدية وتعزيز النظام المالي، مع إشراف ومشاركة البنك المركزي العراقي في التنفيذ.

2–من كان "البنك/ الجهة المالية" عمليًا؟

هنا يوجد إصدار ورقي واسع، وتم إعادة تأسيس وظيفة البنك المركزي داخل دولة قائمة، رغم الاحتلال/ الإدارة.

3–ماذا تستفيد غزة من هذا النموذج:

هذا النموذج يتطلب:

- كيان دولة.
- وبنك مركزي.
- وحدود نقدية ممكنة.

وهو أقل قابلية للتطبيق في غزة إذا كانت الإدارة انتقالية بلا سيادة نقدية وبلا بنك مركزي معترف به.

4– خلاصة المقارنة لكل نموذج:

- كوسوفو: إجازة عملات أجنبية + تعيين عملة للجباية والمدفوعات العامة + انتقال من DEM إلى EUR
- تيمور الشرقية: تعيين "عملة رسمية" + إنشاء "مكتب مدفوعات مركزي" يرخّص البنوك ويضبط المدفوعات .
- العراق: إصدار عملة ورقية وطنية جديدة عبر أوامر سلطة انتقالية وإشراف البنك المركزي.

رابعا/ ماذا يعني ذلك لغزة مع "تكنوقراط ضعيف"؟

إذا كانت لجنة التكنوقراط منفّذة لا مقرّرة، فالترجيح الأقوى هو محاكاة نموذج تيمور الشرقية/ كوسوفو لا نموذج العراق:

(أ) العملة

- الأرجح استمرار التعدد (شيكل + دولار) في السوق، مع احتمال أن تُعيَّن عملة محددة للمدفوعات الإلزامية (ضرائب/رسوم/عقود حكومية) كما فعل UNMIK .
- "عملة ورقية جديدة لغزة" احتمال ضعيف جدا (لغياب شروط نموذج العراق).

(ب) ورقي أم إلكتروني؟

ستبقى الأوراق النقدية (شيكل/ دولار) واقعًا يوميًا، لكن التحويلات الرسمية (رواتب، مساعدات، عقود) قد تُدفع عبر قنوات رقمية/ محافظ لأن ذلك يسهل "التتبع" والامتثال.

(ج) بنك أم جهة مخولة من مجلس السلام؟

الأقرب عمليًا:

هيئة مالية انتقالية على شاكلة "مكتب المدفوعات المركزي": ترخيص/ اعتماد مزودي الدفع، فتح حسابات برامج المانحين، فرض قواعد امتثال، وربما تشغيل بوابة مدفوعات للقطاع العام. (هذا بالضبط ما عكسته صلاحيات Central Payments Office في تيمور).

(د) من يراقب الحركة المالية؟

في الأنماط التي رأيناها، الرقابة تكون "متعددة الطبقات" لكن مفتاحها بيد الجهة الانتقالية:

1. الهيئة المالية الانتقالية نفسها (اعتماد/ ترخيص/ تقارير) – على غرار مكتب المدفوعات.
2. المانحون والمدققون عبر اشتراطات تدقيق.
3. الامتثال المصرفي الدولي لأن التحويلات تمر عبر النظام المصرفي العالمي، خصوصًا إن كانت بالدولار.

(هـ) أين مكمن الخطر الأكبر (وفق الدروس التاريخية)؟

إذا تكرر نموذج "مكتب المدفوعات" دون ضمانات:

1. فيتو مالي سياسي: تعطيل الرواتب/ المساعدات بقرار حوكمة خارجي.
2. إقصاء مالي: من لا يملك هوية/ هاتف/ ايصالات كهرباء يُستبعد من القنوات الرسمية.
3. اقتصاد مزدوج: رسمي شديد الرقابة مقابل سوق نقدي موازٍ ينمو بالضرورة.

خامسا/ معيار سريع لتحديد أي نموذج بدأت غزة تتجه إليه:

راقب 3 إشارات، إذا ظهرت رسميًا فهذه دلالتها:

1. حال صدور "لائحة/ نظام" يعيّن عملة للجباية والمدفوعات العامة: التوجه الى نموذج كوسوفو UNMIK
2. إنشاء "مكتب مدفوعات/هيئة مدفوعات" يرخّص البنوك ومقدمي خدمات الدفع التوجه إلى نموذج تيمور UNTAET.
3. إعلان إصدار أوراق نقدية جديدة وتبديل شامل: التوجه إلى نموذج العراق CPA وهو أقل احتمالًا في غزة.

المحور الخامس: مقترح النظام المالي لغزة (العملة المستقرة)

استنادا إلى ما أوردته مواقع الكترونية كثيرة منها (https://al-ain.com/article/gaza-us-dollar-stablecoin) بأن هناك مقترح قائم مطروح داخل "مجلس السلام" لدراسة إمكانية إطلاق عملة رقمية مستقرة (Stablecoin) مرتبطة بالدولار الأمريكي تُستخدم في غزة كأداة مدفوعات رقمية في مرحلة ما بعد الحرب، لكن الموضوع لا يزال في مراحل الدراسة الأولية ولم يُعتمد رسميًا بعد.

خلاصة الدقيقة لما ورد في الخبر وما يمكن فهمه منه في سياق النظام المالي المحتمل لغزة:

1- ما هو المقترح بالضبط؟

يقترح بعض المسؤولين وفرق المستشارين داخل مجلس السلام لغزة إطلاق عملة رقمية مستقرة (Stablecoin) تكون:

- مرتبطة بالدولار الأمريكي (Pegged to USD).
- أداة دفع رقمية تسهل المعاملات اليومية في ظل ضعف البنية النقدية التقليدية.
- ليست عملة سيادية جديدة لقطاع غزة وإنما وسيلة دفع *تكمل* ما هو موجود وتُسهّل التحويلات .

<u>بمعنى آخر:</u> هي ليست "عملة وطنية لغزة"، بل وسيلة رقمية تعتمد على الدولار لضمان الاستقرار في السعر وإجراء المعاملات عبر الإنترنت أو تطبيقات الدفع .

2-لماذا يُطرح هذا المقترح الآن؟

وفق التقرير:

- النظام المصرفي التقليدي في غزة تضرّر بشدة بسبب الحرب، وفُقد الوصول إلى النقد ورقياً في كثير من المناطق.
- الأجهزة المصرفية والبنية التحتية ضعيفة جدًا، لذا باتت هناك حاجة لأداة دفع بديلة.
- قد تساهم العملة الرقمية – إذا طُبِّقت – في:
  - تسهيل صرف المساعدات،
  - مدفوعات الرواتب،
  - المعاملات اليومية في السوق المحلية.
- كما يمكن أن تساهم في تعزيز الشفافية ومنع تسرب الأموال أو الفساد عبر نظام مدفوعات قابل للتتبع.

3-هل هذه العملة ستكون "عملة غزة"؟

لا، وفق ما ورد حتى الآن، فهي ليست "عملة وطنية" أو ورقية بغزة، بل عملة رقمية مستقرة مرتبطة بالدولار الأمريكي تُستخدم لجعل التعاملات المالية رقمية وسريعة.

أي أنها أداة للدفع وليست عملة نقدية تقليدية تُصدرها سلطة نقدية مستقلة، كما هو الحال في بنوك مركزية.

4-ما ميزتها المحتملة؟

إذا نُفّذ المشروع، فإن هذا النوع من العملات قد يوفّر:

- استقرار سعر الدفع لأنه مرتبط بالدولار.

- سهولة في التحويلات الرقمية حتى في بيئة بنية تحتية مصرفية متضررة.
- شفافية ونظام تتبُّع مالي قد يُقلّل من مخاطر تسرب المساعدات.

هذا قد يجعلها أداة مميزة في بيئة يعاني فيها الناس من نقص السيولة الورقية والاعتماد الكبير على التحويلات غير الرسمية.

5-وما المخاطر أو الانتقادات المطروحة؟

- اعتماد النظام المالي على جهة خارجية في تصميم وتشغيل العملة الرقمية يعطي نفوذًا خارجيًا على المعاملات المالية داخل غزة وربما على السياسات المالية المحلية.
- ضعف البنية التحتية الرقمية (شبكات الإنترنت والكهرباء والأجهزة) قد يقوّض فاعلية هذه العملة للمستخدمين الفعليين.
- ثم هناك مخاوف من تعميق الانفصال المالي بين غزة والضفة الغربية إن اعتمد نظام دفع مستقل عن النظام السائد في الضفة.

6-كيف يناسب هذا المقترح صورة النظام المالي المقترح؟

استناداً لما ناقشناه سابقًا حول النظام المالي المقترح لغزة:

- العملة الورقية التقليدية (شيكل/ دولار) ستبقى مُستخدمة في التداول اليومي على الأرجح.
- العملة الرقمية المستقرة ستكون وسيلة دفع تكاملية، وليست بديلة للعملات الورقية أو نظامًا نقديًا قائمًا.
- تطبيقها يعتمد على دعم وبنية تحتية رقمية قوية ووجود جهة تشرف عليها (سواء كان ذلك مجلس السلام أو شركات/ جهات متعاونة) – وليس على وجود بنك مركزي رسمي.
- تنفيذ هذه العملة الرقمية وحده لا يغيّر السيادة النقدية لغزة، لكنه قد يعيد تشكيل جزء كبير من "سير السيولة والتحويلات المالية" في الاقتصاد اليومي.

الخلاصة

ما تم ذكره أعلاه يتناول مقترحًا حقيقيًا ودقيقًا ظهر في تقارير عدة مصادر مفاده أن:

- يوجد دراسة جارية لإطلاق عملة مستقرة رقمية مرتبطة بالدولار في غزة،
- العملة المقصودة ليست عملة ورقية جديدة ولا عملة سيادية فلسطينية مستقلة،
- وأنها وتهدف إلى تمكين المدفوعات الرقمية وتسريع الوصول إلى التمويل والمساعدات في بيئة ما بعد الحرب.

المحور السادس: العملة المستقرة

تاليا، شرحا تقنيا – قانونيا مركزا لموضوع العملة المستقرة الرقمية (Stablecoin) في بيئة انتقالية مثل غزة، إنها ليس مسألة تقنية فقط، بل مسألة سيادة وتحكم وتوزيع قوة.

الجواب مقسم إلى (5) خمس نقاط، كالآتي:

أولا/ ما هي العملة المستقرة؟

العملة المستقرة هي: أصل رقمي (Digital Token) يُصدر إلكترونيًا ويكون مرتبطًا بقيمة أصل ثابت – غالبًا الدولار الأمريكي. أي أن:

(1) وحدة رقمية يعادل (1) دولار محفوظ في احتياطي (نظريًا).

أي هي: ليست عملة وطنية. ليست نقدًا ورقيًا. ليست صادرة عن بنك مركزي.

بل هي: "أداة دفع رقمية" تُدار عبر شبكة تقنية.

ثانيا/ كيف تعمل تشغيليًا؟

النموذج المبسّط:

1. جهة مُصدِرة(Issuer) .
2. احتياطي مالي (عادة في بنك بالدولار).
3. منصة رقمية/ تطبيقات محافظ.
4. مستخدمون وتجار.

دورة العمل:

- يُودِع المانح أو الجهة 1 مليون دولار في حساب احتياطي.
- تُصدر الجهة 1 مليون وحدة رقمية.
- تُوزع عبر محافظ إلكترونية.
- عند السحب، تُحرق الوحدات الرقمية ويُعاد الدولار من الاحتياطي.

النقطة الحساسة: الثقة هنا ليست في الدولة... بل في الجهة المُصدِرة والاحتياطي.

ثالثا/ من يملك السيطرة الحقيقية؟

في نظام العملة المستقرة، السيطرة تكون عند:

1. الجهة المُصدِرة (يمكنها تجميد محافظ).
2. لجهة الحافظة للاحتياطي (البنك المراسل غالبًا أمريكي).
3. الجهة التنظيمية (غالبًا خاضعة لقوانين أمريكية).

بالتالي:

إذا كانت العملة مرتبطة بالدولار ومودعة في بنوك أمريكية: فهي عمليًا تخضع لقوانين:

- مكافحة غسل الأموال الأمريكية.
- أنظمة العقوبات الأمريكية.

- صلاحيات التجميد الفوري.

وهنا الفرق الجوهري عن النقد الورقي: النقد لا يمكن إيقافه عن بُعد. ولكن العملة الرقمية يمكن تجميدها بضغطة زر.

رابعا/ كيف تختلف عن البنك المركزي؟ البنك المركزي:

- يصدر عملة وطنية.
- يحدد السياسة النقدية.
- يتحكم في سعر الفائدة.
- يدير احتياطي الدولة.
- مستقل نسبيًا (نظريًا).

بينما العملة المستقرة:

- ليس لها سياسة نقدية.
- لا تتحكم في الفائدة.
- لا تستطيع طباعة أموال باستقلال.
- تعتمد بالكامل على الاحتياطي الأجنبي.

بمعنى آخر: العملة المستقرة عبارة أداة دفع فقط؛ أما البنك المركزي فهو سلطة نقدية.

وهنا يبرز الفرق بين الأداة والسلطة.

خامسا/ ماذا يعني ذلك لغزة تحديدًا؟

إذا تم اعتماد عملة مستقرة مرتبطة بالدولار في غزة، فالنتائج المحتملة هي:

إيجابيات محتملة:

1. سهولة صرف المساعدات بسرعة.
2. تقليل الفساد النقدي.
3. تقليل السوق السوداء.
4. استقرار السعر إذا انهارت السيولة الورقية

مخاطر استراتيجية عميقة

1. إمكانية تجميد الرواتب أو المساعدات سياسيًا.
2. إمكانية استبعاد أفراد بضغطة زر.
3. رقابة كاملة على حركة الأموال.
4. انفصال مالي عن الضفة الغربية.
5. فقدان أي إمكانية لبناء سيادة نقدية مستقبلًا.

نقطة حساسة جدًا

إذا كانت لجنة التكنوقراط ضعيفة كما ذكرت فهذا يعني أن:

القرار المالي سيكون خارجيًا، بينما الإدارة اليومية ستكون محلية، وهذا يخلق فجوة خطيرة بين: من يملك "زر الإيقاف"، ومن يتحمل غضب الناس.

هل يمكن أن تتحول إلى نظام هيمنة؟

نعم، إذا:

- أصبحت الوسيلة الوحيدة للدفع.
- أُلغيت المعاملات النقدية تدريجيًا.
- رُبطت الخدمات الأساسية بالمحافظ الرقمية.

أما إذا بقيت:

- أداة مساعدة فقط، اختيارية.
- بجانب النقد الورقي.
- فقد تكون أداة تنظيم مفيدة.

المحور السابع: خريطة التحكم في عملة مستقرة مرتبطة بالدولار تُدار عبر جهة مُخوَّلة من مجلس السلام، مع لجنة تكنوقراط تنفيذية ضعيفة.

أولًا: طبقات النظام (من الأعلى إلى الأسفل):

(1) الطبقة الأولى: طبقة الاحتياطي(Reserve Layer):

- هذه الطبقة عبارة عن حسابات بالدولار تُودَع فيها أموال المانحين.
- عادة توجد في بنك مراسل كبير (غالبًا ضمن الولاية القضائية الأمريكية أو المتصلة بها).
- قرار التصرف بمحتوياته عند الجهة المُصدِرة للعملة والبنك الحافظ للاحتياطي.
- زرّ الإيقاف هنا عبارة عن تجميد الحساب أو منع السحب.

هذه الطبقة هي القلب السيادي الحقيقي؛ من يملكها يملك القدرة النهائية على الإيقاف.

(2) الطبقة الثانية: طبقة الإصدار(Issuance Layer):

- هي الجهة التي تُصدر الوحدات الرقمية مقابل كل دولار في الاحتياطي.
- القرار بيد مجلس السلام أو هيئة مالية مُفوَّضة منه.
- صلاحياتها:
  - إصدار وحدات جديدة.
  - حرق وحدات.
  - تجميد محافظ محددة.

في هذه الطبقة يوجد زرّ التجميد الفردي (Freeze Wallet).

(3) الطبقة الثالثة: طبقة الامتثال والرقابة(Compliance Layer)

- وظيفتها: تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب(AML/CFT)
- تراقب:
  - الجهة المُصدِرة.
  - المانحون.
  - أنظمة الامتثال الدولية.
- ماذا يحدث؟
  - تفحص الهويات.
  - تحظر حسابات.
  - تتبع التحويلات.

هذه الطبقة تملك القدرة على الاستبعاد.

(4) الطبقة الرابعة: طبقة التشغيل المحلي(Operational Layer)

- من فيها؟
  - لجنة التكنوقراط.

- الوزارات.
- البلديات.

- دورها؟
  - تنفيذ المدفوعات.
  - إدخال المستفيدين.
  - صرف الرواتب.

لكنها لا تملك زر الإيقاف النهائي.

(5) الطبقة الخامسة: طبقة المستخدمين(User Layer)

تتمثل في:

- المواطن
- التاجر
- المقاول

هؤلاء يملكون "حق الاستخدام" لا "سلطة التحكم."

ثانيًا/ من يملك ماذا فعليًا؟

العنصر	من يملكه غالبًا	مستوى السيطرة
الاحتياطي بالدولار	البنك المراسل + الجهة المُصدِرة	سيطرة عليا
إصدار العملة	هيئة مالية تابعة لمجلس السلام	سيطرة تنفيذية
تجميد المحافظ	الجهة المُصدِرة	سيطرة مباشرة
بيانات المعاملات	المنصة التقنية	سيطرة معلوماتية
تنفيذ الرواتب	لجنة التكنوقراط	تنفيذ فقط
المساءلة أمام الناس	اللجنة المحلية	مسؤولية بلا سلطة

ثالثًا/ أين تكمن "نقطة الاختناق(Chokepoint) "؟

هناك ثلاث نقاط اختناق رئيسية:

1-**الاحتياطي البنكي:** إذا جُمِّد يتوقف النظام بالكامل.

2-**خادم المنصة الرقمية:** إذا أُوقف تقنيًا فسوف تتعطل المدفوعات.

3-**نظام الامتثال:** إذا رُفعت درجة المخاطر، يمكن حظر شريحة كاملة من المستخدمين.

رابعًا/ ماذا يعني هذا سياسيًا واقتصاديًا؟

إذا أصبح النظام الرقمي:

- الوسيلة الرئيسية لدفع الرواتب.
- وأداة توزيع المساعدات.
- وقناة التعاقدات الحكومية.

فإن:

التحكم النقدي ينتقل من "الواقع المادي" إلى "التحكم البرمجي."

وهنا يصبح المال: ليس ورقة في يد المواطن، بل إذنًا إلكترونيًا قابلًا للإلغاء.

خامسًا/ هل توجد صمامات أمان ممكنة؟

نعم، إن وُجدت الإرادة في:

1–ضمان بقاء النقد الورقي متداولًا دون قيود.

2–وجود آلية طعن قضائية محلية على قرارات التجميد.

3–نشر تقارير شفافية شهرية.

4–عدم ربط الخدمات الأساسية حصريًا بالمحفظة الرقمية.

5–تحديد سقف زمني واضح للترتيب الانتقالي.

بدون هذه الضمانات: يتحوّل النظام إلى هيكل رقابة أكثر منه أداة إعمار.

الخلاصة:

العملة المستقرة ليست في ذاتها خطيرة ولا منقذة.

الخطر أو الفائدة يتوقفان على:

- من يملك الاحتياطي؟
- من يملك زر الإيقاف؟
- من يملك البيانات؟
- ومن يُحاسَب أمام الناس؟

إذا كانت الإجابة عن الثلاثة الأولى "خارج غزة"، وعن الرابعة "داخل غزة"، فهنا تنشأ فجوة السلطة.

المحور الثامن: قوة الاحتياطي في النظام المالي المقترح

عند القول إن "القوة الحقيقية ليست في الرمز الرقمي بل في الاحتياطي"، فنحن نعني ما يلي قانونيًا وعمليًا:

أولًا/ ما هو "الاحتياطي" أصلًا؟

العملة المستقرة (Stablecoin) إن أُطلقت، لا تخلق قيمة من الفراغ. كل وحدة رقمية يُفترض أن يقابلها:

- دولار واحد محفوظ في حساب مصرفي، أو
- أصول مالية قصيرة الأجل عالية السيولة (أذون خزانة، سندات قصيرة، نقد مودع).
- هذا هو "الاحتياطي."

بدونه تصبح العملة الرقمية مجرد رقم بلا سند.

ثانيًا/ أين يوجد الاحتياطي عادة؟

في النماذج العالمية القائمة، الاحتياطي يكون:

1. مودعًا في بنك تجاري كبير.
2. غالبًا في الولايات المتحدة أو في نظام مالي مرتبط بها.
3. خاضعًا لرقابة البنك المركزي أو الجهة التنظيمية في تلك الدولة.

إذا كانت العملة مربوطة بالدولار، فالمرجّح أن يكون الاحتياطي:

- في بنك أمريكي، أو
- في بنك أوروبي يتعامل بالدولار عبر بنوك مراسلة أمريكية.

وفي كلتا الحالتين يخضع لقوانين:

- مكافحة غسل الأموال الأمريكية،
- أنظمة العقوبات،
- أو التجميد القضائي/الإداري.

ثالثًا/ من المسؤول قانونيًا عن الاحتياطي؟

عادة توجد ثلاث طبقات مسؤولية:

الطبقة الأولى: الجهة المُصدِرة للعملة الرقمية(Issuer):

هي التي:

- تجمع الأموال،
- تحتفظ بالاحتياطي،
- تصدر الوحدات الرقمية مقابله.

وهي المسؤولة قانونيًا أمام الجهات التنظيمية في بلد تسجيلها.

الطبقة الثانية: البنك الحافظ للاحتياطي(Custodian Bank):

هو الذي يحتفظ فعليًا بالأموال. وهو الذي يملك سلطة:

- تجميد الحساب،
- إيقاف التحويل،
- الامتثال لأوامر تنظيمية أو قضائية.

الطبقة الثالثة: الجهة التنظيمية في الدولة المضيفة:

مثلاً:

- وزارة الخزانة،
- هيئة رقابة مالية،
- بنك مركزي.

هذه الجهة يمكنها فرض:

- قيود،
- تجميد،
- تحقيقات،
- أو حتى إغلاق الحساب.

رابعًا/ ماذا يعني ذلك في سياق غزة؟

إذا أُنشئت عملة مستقرة مرتبطة بالدولار لغزة، فالأرجح أن:

- الاحتياطي لن يكون داخل غزة.
- لن يكون تحت سيطرة لجنة التكنوقراط.
- لن يكون تحت سلطة محكمة محلية.

بل سيكون في ولاية قضائية خارجية. وهنا تكمن القوة الحقيقية:

من يملك الحساب البنكي، يملك القدرة النهائية على الإيقاف.

خامسًا/ هل يمكن أن يكون الاحتياطي داخل غزة؟

واقعيًا: لا. لأنه:

- لا يوجد بنك مركزي سيادي مستقل في غزة.
- لا يوجد نظام مصرفي مستقر قادر على استضافة احتياطي بمئات الملايين.
- أي احتياطي بالدولار يحتاج إلى علاقة بنوك مراسلة دولية.

وبالتالي سيبقى الاحتياطي خارج الإقليم.

سادسًا/ ما الخطر القانوني هنا؟

إذا اجتمع ما يلي:

- الاحتياطي خارج غزة،
- الجهة المُصدِرة خارج غزة،
- الجهة التنظيمية خارج غزة،

فإن:

أهل غزة يصبحون مستخدمين لنظام مالي لا يملكون مفاتيحه القانونية.

وهذا لا يعني أن النظام شرير بالضرورة، لكنه يعني أنه: ليس سياديًا، بل إداريًا خاضعًا لسلطات خارجية.

سابعًا/ سؤال أعمق:

القضية ليست فقط: "أين يوجد الاحتياطي؟" بل:

"هل توجد آلية قانونية تمكّن المتضرر في غزة من الطعن في قرار تجميد الاحتياطي أو المحافظ؟"

إذا لم توجد آلية فعالة، فإن العدالة الإجرائية تكون ضعيفة، حتى لو كان النظام منظمًا.

خلاصة قانونية:

الاحتياطي في العملة المستقرة هو:

- مال حقيقي مودع في بنك خارجي،
- خاضع لقانون الدولة التي يقع فيها،
- تحت سلطة الجهة المُصدِرة والبنك الحافظ،
- وقابل للتجميد بقرار تنظيمي أو قضائي في تلك الدولة.

وبالتالي، القوة الفعلية ليست في الرمز الرقمي المتداول في غزة، بل في الحساب البنكي خارجها.

ثامنا/ ظروف وأحوال وطوارئ الاحتياطي:

1-تجميد الاحتياطي: بيانه بالآتي:

كيف يُجمَّد الاحتياطي عمليًا؟

الاحتياطي هو أموال مودعة في بنك خارجي.

عملية التجميد لا تحتاج دراما. هي إجرائية جدًا.

السيناريو الأكثر شيوعًا:

(أ) إشعار رسمي من جهة تنظيمية(Regulator):

مثل:

- وزارة الخزانة.
- هيئة رقابة مالية.
- جهة عقوبات.

(ب) يُطلب من البنك:

- تعليق التحويلات.
- منع السحب.
- تجميد الحساب مؤقتًا.

(ج) البنك يلتزم فورًا

لأن مخالفته تعني:

- غرامات ضخمة.

- فقدان الترخيص.
- قطع علاقاته البنكية الدولية.

وفي عالم البنوك، الامتثال أولًا دائمًا.

2: هل يكون التجميد سياسيًا أم قانونيًا؟

هنا التفريق مهم جدًا.

(أ) التجميد القانوني:

يستند إلى:

- قانون عقوبات.
- تحقيق جنائي.
- شبهة غسل أموال.
- قرار قضائي.

يكون له:

- سند قانوني مكتوب.
- مسار طعن (غالبًا بطيء).
- أساس تنظيمي واضح.

لكنه قد يظل سياسيًا في خلفيته.

(ب) التجميد السياسي (غير المعلن):

لا يصدر بعبارة "قرار سياسي." بل يظهر عبر:

- رفع مستوى المخاطر(Risk Level).
- مراجعة امتثال إضافية.
- تعليق مؤقت للتحقق.
- تأخير غير مبرر في المعالجة.

في الظاهر هو "إجراء احترازي."

لكن في الواقع قد يكون نتيجة ضغط سياسي.

3: الفرق الحقيقي بينهما

العنصر	التجميد القانوني	التجميد السياسي المقنَّع
يوجد نص مكتوب	نعم	غالبًا لا
مسار طعن واضح	موجود نظريًا	ضبابي
مدة محددة	غالبًا لا تُحدد	غير محددة
دافعه الظاهر	امتثال قانوني	إدارة مخاطر

4: ماذا يحدث بعد التجميد؟

إذا جُمِّد الاحتياطي:

- لا يمكن استبدال العملة الرقمية بدولار.
- يفقد الناس الثقة فورًا.
- يتسارع الهروب إلى النقد.
- تتعطل المدفوعات الكبرى.

والعملة المستقرة تعتمد بالكامل على قابلية الاسترداد.

فإذا تعطلت، ينهار الأساس.

5: هل يمكن التجميد دون إعلان؟

نعم. أحيانًا لا يُعلن عن تجميد الاحتياطي، بل تظهر أعراضه:

- تأخير في السحب.
- تحديد سقوف جديدة.
- مراجعات مطوّلة.

والجمهور لا يرى القرار، بل يرى التعطيل.

6: هل يمكن تجميد جزء دون الكل؟

نعم. يمكن:

- تجميد حسابات فرعية.
- تجميد محافظ رقمية محددة.
- فرض قيود قطاعية.

وهذا أخطر لأنه انتقائي.

7: هل توجد حماية حقيقية؟

الحماية الوحيدة الفعلية هي:

1. وجود الاحتياطي في نظام قانوني مستقر.
2. وجود تدقيق شفاف.
3. وجود مسار طعن فعّال.
4. عدم تركيز القرار في جهة واحدة.

لكن إذا كان:

- الاحتياطي خارج غزة.
- الجهة المُصدِرة خارج غزة.
- الجهة التنظيمية خارج غزة.

فالحماية المحلية محدودة جدًا.

8: الخلاصة القانونية الباردة:

الاحتياطي البنكي يمكن تجميده:

- بقرار قانوني صريح، أو
- بآلية امتثال تنظيمية غير معلنة بالكامل.

وفي الحالتين:

المستخدم داخل غزة لا يملك وسيلة مباشرة لمنع ذلك. له فقط:

- الطعن عبر الجهة المُصدِرة
- أو اللجوء لمحاكم الولاية التي يوجد فيها الاحتياطي (وهذا مسار معقد ومكلف وطويل).

النقطة الجوهرية

السيادة المالية ليست في الرمز الرقمي، بل في الحساب البنكي الذي يقف خلفه.

ومن يملك سلطة الحساب، يملك سلطة الإيقاف.

المحور التاسع: كيف يمكن هندسة نظام يقلّل خطر التجميد الكامل للاحتياطي؟

الجواب: يمكن تقليل الخطر، لكن لا يمكن إلغاؤه بالكامل إذا ظل الربط بالدولار قائمًا.
تاليا أربع هندسات ممكنة، مع تقييم واقعي لكل واحدة:

أولًا/ تنويع مواقع الاحتياطي(Multi–Jurisdiction Reserve)

الفكرة: بدل أن يكون الاحتياطي في بنك واحد وولاية واحدة، يُوزَّع على:

- أكثر من بنك،
- أكثر من دولة،
- أكثر من نوع أصل (نقد + أذون خزانة قصيرة الأجل).

الأثر: إذا جُمِّد حساب واحد، لا يتوقف النظام بالكامل.

الحدّ الواقعي:

- ما دام الأصل هو الدولار، فالنظام المالي العالمي يمر في النهاية عبر بنوك مراسلة أمريكية.
- التنويع يبطئ التجميد، لكنه لا يمنعه إذا كان القرار واسعًا.

التقييم: يقلّل المخاطر التشغيلية، لا المخاطر السياسية الكبرى.

ثانيًا/ فصل "الاحتياطي الإنساني" عن "الاحتياطي العام":

الفكرة: إنشاء شريحتين:

- احتياطي مخصص للغذاء/ الدواء/ الرواتب الأساسية.
- احتياطي آخر للمشاريع والعقود.

الأثر: حتى لو فُرض تشديد على الشريحة العامة، يبقى المسار الإنساني مفتوحًا.

الحدّ الواقعي: يتطلب:

- نصوصًا واضحة.
- قبولًا من الجهة المُصدِرة.
- رقابة مستقلة.

التقييم: ممكن إذا كان هناك ضغط تمويلي، لكنه يعتمد على إرادة سياسية.

ثالثًا/ نموذج "قابلية الاسترداد الجزئي(Partial Redemption Buffer) ":

الفكرة: الاحتفاظ بنسبة سيولة نقدية داخل الإقليم أو عبر وكلاء نقد معتمدين، تُستخدم عند الطوارئ.

الأثر: إذا تعطلت المنصة أو تأخر السحب، يوجد مخزون نقدي يغطي أيامًا أو أسابيع.

الحدّ الواقعي:

- يتطلب نظامًا آمنًا لتوزيع النقد.
- قد يواجه اعتراضات أمنية.

التقييم: فعال تشغيليًا، لكنه لا يحمي من تجميد الاحتياطي الخارجي طويل الأمد.

رابعًا/ توزيع سلطة التجميد(Multi–Key Governance):

الفكرة: لا يستطيع طرف واحد تجميد النظام. يتطلب القرار:

- موافقة أكثر من جهة.
- أو آلية مراجعة مستقلة سريعة.

الأثر: يقلل خطر التجميد الأحادي التعسفي.

الحدّ الواقعي:

- يتطلب اتفاقًا قانونيًا مُسبقًا.
- إذا لم يُنص عليه من البداية، يصعب فرضه لاحقًا.

التقييم: أقوى وسيلة نظرية، لكنها تعتمد على تصميم أولي عادل.

خامسًا/ هل يمكن الاستغناء عن الدولار؟

تقنيًا نعم. واقعيًا في الحالة الحالية: شبه مستحيل.

لأن:

- أي نظام سيحتاج بنوك مراسلة.
- أي تحويل خارجي يمر عبر النظام المالي العالمي.
- غزة ليست اقتصادًا مغلقًا مستقلًا.

وبالتالي، الاعتماد الخارجي سيبقى قائمًا.

سادسًا/ ماذا نستنتج؟

يمكن تقليل:

- خطر التجميد الكامل المفاجئ.
- خطر الشلل التشغيلي.
- خطر فقدان الثقة السريع.

لكن لا يمكن إزالة:

- سلطة الولاية القضائية التي يوجد فيها الاحتياطي.
- تأثير الأنظمة التنظيمية الكبرى.

الخلاصة:

الهندسة المالية تستطيع: تقليل هشاشة النظام.

لكنها لا تستطيع: منح سيادة نقدية في غياب سيادة سياسية.

نقطة مهمة جدًا:

الخطر الأكبر ليس "التجميد المعلن." بل "التعطيل البطيء" عبر:

- رفع معايير الامتثال
- تأخير السحب

- مراجعات لا تنتهي

وهذا يعالج فقط بالشفافية والالتزامات الزمنية الواضحة.

المحور العاشر: اقتصاد تحت الطاولة

مجمل ظروف غزة في الداخل والخارج تجعل من البحث عن اقتصاد وتعامل مالي خارج النظام المالي المقترح محل بحث وتدقيق يكون له اعتبار كبير جدا. والإجابة حول هذا الموضوع تكون بالآتي:

أولًا/ هل يولّد الإغلاق اقتصادًا "تحت الطاولة"؟

تاريخيًا نعم. كلما اشتدّ الحصار والقيود، تنشأ أنماطٌ موازية:

1. اقتصاد نقدي صرف (الدولار/ الشيكل/ الدينار يدًا بيد).
2. شبكات حوالة غير رسمية (ثقة شخصية، تسوية دفاتر).
3. مقايضة/ ائتمان محلي (دفتر دكّان، سلاسل توريد مؤجلة).
4. فروق أسعار وصرف موازٍ (سوق ظلّ).

لكن ينبغي قول الحقيقة كاملة:

- هذه المسارات تُخفّف الصدمة الآنية.
- لكنها ترفع كلفة المعاملات، وتزيد المخاطر، وتفتح باب الاستغلال،
- وقد تُعرّض المشاركين لمسؤوليات قانونية جسيمة في بيئة امتثال مشدّد.

بعبارة قانونية: اقتصاد الظلّ يملأ الفراغ، لكنه لا يبني استقرارًا طويل الأمد.

ثانيًا/ هل يمكن "الهروب من نظر اللجان" ماليًا؟

في عالمٍ مرتبط بالدولار والأنظمة المصرفية الدولية، الهروب الكامل صعب.

حتى العملات الرقمية اللامركزية، إن استُخدمت، تبقى مكشوفة في لحظة التحويل إلى نقد أو عند شراء سلع خاضعة لسلاسل توريد رسمية. كما أن استخدامها قد يعرّض الأفراد لمخاطر قانونية وأمنية كبيرة.

النتيجة الواقعية: المسارات الموازية ممكنة جزئيًا ومؤقتًا، لكنها ليست حصانة من الرقابة، وليست حلًا مستدامًا.

ثالثًا: ما البديل "غير الصدامي" لتخفيف الحصار المالي؟

بدل التفكير في الهروب الكامل، يمكن التفكير في مناعة مجتمعية مشروعة (Resilience) ضمن القانون قدر الإمكان:

1- تعميق الشبكات الائتمانية المحلية:

- دفاتر ائتمان بين التجار والعملاء.
- تسويات دورية شفافة لتقليل الحاجة للنقد الفوري.

2- تنويع وسائل الدفع المتاحة:

- الإبقاء على النقد الورقي.
- قسائم/كوبونات سلع أساسية بإدارة محلية شفافة.
- وكلاء نقد بعمولات مضبوطة لتقليل السوق السوداء.

3- تعاقدات جماعية لتقليل الاستغلال:

- تفاهمات بين كبار الموردين والغرف التجارية حول عمولات السحب والخصومات.
- نشر مؤشرات سعرية أسبوعية لردع المغالاة.

4- توثيق مهني لا عاطفي:

- سجلات دقيقة لحالات التعطيل/التجميد وتأثيرها.

- تقارير دورية مهنية تُرفع للمانحين وتُنشر للرأي العام الدولي.

هذه أدوات "بقاء" لا تغيّر ميزان السيادة، لكنها تقلّل الكلفة الاجتماعية.

رابعًا/ المخاطر الأخلاقية والقانونية لاقتصاد الظلّ:

ينبغي التحذير بوضوح:

- توسّع السوق الموازي قد يجلب **شبكات استغلال** أو عنفًا اقتصاديًا.
- قد يُستخدم ذريعةً لتشديد القيود أكثر.
- وقد يعرّض المشاركين لملاحقات.

لذا إن نشأ، فليكن بحذرٍ شديد، مع تجنّب أي نشاط يخرق قوانين جسيمة.

خامسًا/ قراءة غير رومانسية

إذا كان المسار أحاديًا فعلًا، فالرهان لا يكون على "كسر النظام"، بل على منع انهيار الحياة اليومية:

- لا تجعلوا قناة واحدة للدفع تحتكر الخبز والدواء.
- لا تُغلقوا باب النقد.
- لا تسمحوا بعمولات فاحشة دون ردع مجتمعي.
- اجعلوا أي تعطيل مكلفًا تشغيليًا لا أمنيًا.

هذه ليست بطولة، بل إدارة ضرر.

المحور الحادي عشر: ماذا يحدث حال طرأ خلاف سياسي كبير؟

ماذا يحدث عند خلاف سياسي كبير؟

كيف يمكن للنظام أن يتوقف خلال 48 ساعة؟

وما البدائل الواقعية لحماية الناس؟

الجواب يستند الى التقارير المنشورة التي تتناول فكرة عملة مستقرة مربوطة بالدولار بوصفها أداة مدفوعات لا "عملة سيادية" جديدة.

أولا/ كيف يتوقف نظام "عملة مستقرة بالدولار" خلال 48 ساعة؟

الفكرة الأساسية: العملة المستقرة ليست ورقًا في الجيب؛ هي سلسلة خدمات (احتياطي بنكي + مُصدِر + امتثال + منصة + اتصالات/ كهرباء). تعطيل حلقة واحدة كافٍ لإحداث شلل واسع.

1- ساعة 0–6: "رفع مستوى المخاطر" وتفعيل الامتثال:

- حدث سياسي/ أمني كبير (اتهام بتمويل محظور، أو خرق أمني، أو ضغط مانحين).
- تُصدر الجهة المُشغِّلة/ المنسّقة (المفوَّضة من مجلس السلام) تعميمًا داخليًا: تشديد إجراءات KYC/AML أو "إيقاف مؤقت" لنطاق من التحويلات.

(**KYC**: Know your client:اعرف عميلك – **AML**: Anti–money laundering:مكافحة غسيل الأموال)

- النتيجة الفورية: تباطؤ شديد في التحويلات (رواتب/ مساعدات/ مدفوعات مقاولين)، وظهور قوائم "مراجعة يدوية."
- هذا منطقي لأن التقارير نفسها تبرز أن الغاية من النظام هي تسهيل المدفوعات في بيئة منهارة مصرفيًا مع قدرة على التتبع والحد من التمويل غير المرغوب .

2- ساعة 6–24: "تجميد محافظ مستهدفة" أو "تقييد حدود السحب":

- يُفعَّل زرّ تجميد محافظ (Wallet Freeze)لأفراد/ شركات/ جهات، أو تقييد سقوف التحويل والسحب إلى نقد.
- النتيجة:
  - المتضررون لا يستطيعون الدفع للتجار.
  - التجار يرفعون الأسعار أو يرفضون قبول العملة الرقمية.
  - سوق النقد الموازي ينتعش فورًا.

3- ساعة 24–48: تعطيل على مستوى الاحتياطي أو المنصة (الشلل الكامل):

هناك مساران "قاطعان:"

أ. **مسار الاحتياطي البنكي (Reserve choke–point):**

إذا احتاج المُصدِر إلى تحريك احتياطيه (دولارات في حسابات بنكية) أو واجه تدقيقًا/تقييدًا من بنك مراسل، تصبح قابلية الاسترداد/السحب محدودة، فينهار القبول العام.

حتى مجرد الشك في متانة الربط بالدولار يكفي لإحداث هلع.

ب. **مسار المنصة/ الأمن السيبراني(Platform choke–point):**

إذا تعرضت العملة/المنصة لهجوم أو عطل، تتوقف المدفوعات؛ وهذا ليس افتراضًا نظريًا:

رويترز تحدثت مؤخرًا عن تذبذب عملة مستقرة مرتبطة بجهات مرتبطة بترامب عقب "هجوم" ثم تعافٍ سريع.
في بيئة هشّة مثل غزة (انقطاع كهرباء/ اتصالات)، أثر أي عطل تقني يتضاعف.

ثانيا/ "سيناريو واقعي" للأزمة: ماذا يرى الناس على الأرض؟

خلال 48 ساعة قد يحدث التالي (بدرجات مختلفة):

- الرواتب/ المساعدات تتأخر أو تُجزّأ على دفعات.
- محال كثيرة ترفض الدفع الرقمي أو تفرض "خصمًا/ عمولة" لتحويله إلى نقد.
- تنفجر أزمة سيولة لأن الناس يلجؤون إلى الدولار/ الشيكل الورقي، بينما الورقي أصلاً شحيح (وهو سبب طرح الفكرة من الأساس).
- يتسع اقتصاد الظل (سماسرة تحويل، أسعار صرف غير رسمية).

ثالثا/ أين "نقطة الضعف الأكبر" سياسيًا مع لجنة تكنوقراط ضعيفة؟

إذا كانت لجنة التكنوقراط **منفّذة** لا **مقرّرة**، فالمعادلة تصبح:

- القرار المالي/ التقني (التجميد، السقوف، القواعد) قرارا خارجيا/ فوقيا.
- بينما الاحتكاك اليومي مع الناس (الطوابير، الشكاوى) يكون محليا.

وهنا يظهر خطران:

1. فجوة الشرعية: من يملك الزر لا يواجه الجمهور مباشرة.
2. تدويل النزاع المالي: كل أزمة مدفوعات تتحول فورًا إلى أزمة سياسية إقليمية.

رابعا/ بدائل واقعية لتقليل الضرر على الناس (بدون خيال سياسي):

هذه ليست شعارات؛ هي "صمامات" تُستخدم عالميًا لتخفيف مخاطر أنظمة الدفع الرقمية:

1- الإبقاء على "مسار نقدي ورقي" مضمون:

- لا تجعل العملة الرقمية قناة الدفع الوحيدة.
- وفّر سيولة ورقية منتظمة (شيكل/دولار) للمشتريات اليومية.

الهدف: إذا تعطلت المنصة، لا تتعطل الحياة.

2- فصل "المساعدات الإنسانية" عن "الامتثال السياسي":

- تصميم محفظة/ قناة إنسانية لا تُجمّد جماعيًا إلا بأضيق نطاق وبآلية اعتراض سريعة.
- أي تجميد يجب أن يكون فرديًا مسببًا لا "قطعًا شاملًا."

3- آلية تظلّم سريعة ومحايدة:

لجنة تظلمات مستقلة (محليون + دوليون) بمهلة 72 ساعة للبتّ في التجميد.

بدون ذلك، تتحول المحافظ إلى أداة عقاب بلا رادع.

4- "تشغيل غير متصل" قدر الإمكان:

في بيئة كهرباء/ اتصالات متقطعة، يلزم حلول دفع تعمل جزئيًا دون اتصال (Offline) ضمن حدود صغيرة (Micro-payments) لتقليل الشلل عند انقطاع الشبكة.

5- شفافية احتياطي العملة:

نشر تقارير احتياطي دورية ومدققة (Proof of Reserves/Attestation) لأن أي شك في الاحتياطي يُسقط القبول الشعبي سريعًا.

ومع اتساع سوق العملات المستقرة عالميًا، تُثار دائمًا أسئلة المتانة والحوكمة (رويترز نفسها وصفت السوق بكونه "هشّ الأساس" في تحليلها).

6- مناقشة البدائل الخمسة المطروحة:

نناقش البدائل المذكورة من خلال الإجابة عن الأسئلة أدناه:

السؤال الأول: هل هذه البدائل ترفٌ سياسي غير واقعي؟

ليست ترفًا من حيث المبدأ، لكنها غير تلقائية.

في الأنظمة الانتقالية ذات القرار المركزي الخارجي، القاعدة العامة هي:

ما لا يُطالب به صراحةً، ولا يُدرج في النصوص القانونية، لا يُمنح تلقائيًا.

بمعنى آخر:

هذه الضمانات لا تظهر بحسن النية وحده، بل تُبنى عبر ضغط مؤسسي أو اشتراط تمويلي.

السؤال الثاني: هل يمكن أن تكون غير واردة على ذهن مجلس السلام أو رئيسه؟

نعم، لسببين واقعيين:

1. الأولوية الأمنية قد تتقدم على الأولوية الاجتماعية.
2. المنطق التقني يميل إلى "التحكم الكامل" لا "المرونة."

صانعو أنظمة المدفوعات عادة يفكرون في:

- منع التسرب.
- الامتثال.
- الضبط.

ولا يفكرون تلقائيًا في:

- أثر التجميد على أسرة فقيرة.
- أثر انقطاع الشبكة على سوق يومي.

فغياب البدائل ليس مستحيلًا، بل مرجّح إذا لم تُطرح ضمن التصميم.

السؤال الثالث: هل لأهل غزة دور فعلي؟

هنا الجواب الأهم: نعم، ولكن ليس عبر القرار المباشر. بل عبر ثلاث قنوات واقعية:

1- قوة السوق(Economic Behavior Power):

إذا رفض التجار النظام الرقمي عند أول أزمة، أو فرضوا خصمًا لتحويله إلى نقد، فهذا يُجبر المصممين على تعديل القواعد.

السوق ليس سياسيًا فقط، بل سلوكيًا.

2- الشرعية الاجتماعية:

أي نظام مالي بلا قبول شعبي يفشل سريعًا، خاصة إذا شعر الناس أن:

- المحافظ تُجمَّد بلا تفسير.
- لا توجد آلية اعتراض.
- الخدمات تُربط حصريًا بالتطبيق.

فستظهر مقاومة عملية:

- لجوء للنقد.
- شبكات تحويل غير رسمية.
- اقتصاد موازٍ.

وهذا يُضعف النظام من الداخل.

3-ضغط النخب المهنية:

- خبراء اقتصاد محليون.
- محامون.
- مؤسسات مجتمع مدني.
- تجار كبار.

هؤلاء يستطيعون فرض "بنود حماية" إذا اشترط المانحون استقرارًا طويل الأمد.

السؤال الرابع: هل يمكن أن يُغلق الباب تمامًا؟

نظريًا نعم، إذا كان:

- الاحتياطي خارجي بالكامل
- المنصة مملوكة بالكامل
- الامتثال غير قابل للطعن
- لجنة التكنوقراط بلا صلاحيات تفاوضية

عندها يصبح النظام "مغلقًا هندسيًا."

لكن حتى في هذه الحالة:

لا يمكن منع النقد الورقي كليًا ما لم يُفرض حظر صارم.

والحظر الشامل صعب في بيئة حدودية مفتوحة نسبيًا.

السؤال الخامس: الفرق بين "بدائل ممكنة" و"بدائل قابلة للتحقق":

هناك فرق مهم:

النوع	واقعيته
بدائل قانونية داخل النصوص	تتطلب تفاوضًا مسبقًا
بدائل تشغيلية يومية	تظهر عبر سلوك السوق
بدائل سياسية عليا	تعتمد على توازنات دولية

الخلاصة: النوع الثاني هو الأكثر واقعية.

السؤال السادس: سؤال استراتيجي:

إذا افترضنا أن:

- العملة الرقمية ستُعتمد
- لجنة التكنوقراط ضعيفة
- القرار النهائي خارجي

فالمعركة الحقيقية لا تكون على "من يصدر العملة"، بل على:

1. هل ستبقى اختيارية؟
2. هل يوجد مسار نقدي دائم؟
3. هل توجد آلية اعتراض محلية؟
4. هل يوجد سقف زمني واضح للنظام الانتقالي؟

هذه هي نقاط التفاوض الواقعية.

الخلاصة الضرورية:

هل البدائل ترف سياسي؟

إذا لم تُدرج في النصوص: نعم تصبح ترفًا.

إذا أُدرجت في اللوائح والعقود: تصبح واقعًا مُلزِمًا.

أهل غزة لا يملكون زر القرار المركزي، لكنهم يملكون:

- سلوك السوق.
- الشرعية الاجتماعية.
- الضغط المهني.

وهذه أدوات ليست ضعيفة إذا أُحسن استخدامها.

المحور الثاني عشر: ما بين الممكن والمستحيل

ما يمكن لغزة فرضه، وما يستحيل، إذا كان مفتاح المال والامتثال خارج غزة ولجنة التكنوقراط تنفيذية ضعيفة.

الإجابة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة احتمالات:

1. أشياء يمكن فرضها بالسوق والضرورة (أعلى احتمال).
2. أشياء يمكن فرضها بالاشتراط التمويلي والسمعة (احتمال متوسط).
3. أشياء شبه مستحيلة دون سيادة سياسية (احتمال ضعيف).

نتناولها بالتفصيل بالآتي:

الاحتمال الأول/ ما يمكن فرضه واقعيًا جدًا (بقوة السوق والضرورة):

هذه لا تحتاج "قرارًا سياسيًا كبيرًا"، لأن فشلها يُعطّل حياة الناس ويُفشل المشروع نفسه:

1- بقاء النقد الورقي كمسار حياة:

من شبه المستحيل عمليًا إلغاء التعامل النقدي بالكامل في بيئة:

- بنية اتصالات وكهرباء غير مستقرة.
- اقتصاد يومي قائم على النقد.
- نقص أجهزة/ هواتف/ إنترنت.

حتى لو أراد المصممون "رقمنة كاملة"، سيُضطرون لتقبّل مسار نقدي لأن البديل هو شلل وفوضى.

هذا قابل للفرض عبر الواقع: التاجر لا يبيع إذا لم يقبض.

2- حلول "خارج الشبكة" أو بدائل عند الانقطاع:

أي نظام دفع لا يتحمل الانقطاع سيفشل. بالتالي ستُفرض – ولو جزئيًا – آليات مثل:

- قسائم/ كوبونات ورقية مؤقتة.
- حدود دفع صغيرة تعمل دون اتصال (إن أمكن).
- شبكات دفع عبر وكلاء (Agents) بدل الاعتماد على الهاتف فقط.

3- التسعير الواقعي ورفض "الفرض القسري":

إذا حاولت الجهة المشغلة جعل المحفظة الرقمية إلزامية مع قيود سحب، سيظهر فورًا:

- خصم/عمولة على الدفع الرقمي.
- رفض تجار.
- ارتفاع أسعار.

هذا سلوك سوق يفرض تعديلات تلقائية، لأنه يهدد "قبول" النظام.

الخلاصة: هذه البنود تُنتزع من الواقع لا من السياسة.

الاحتمال الثاني/ ما يمكن فرضه بدرجة متوسطة (بالاشتراط التمويلي والسمعة):

هذه تحتاج صوتًا من خارج غزة أيضًا: مانحون، منظمات دولية، تدقيق، إعلام، أو شركاء تنفيذيون.

1- شفافية الاحتياطي وتقارير تدقيق:

"العملة المستقرة" بلا شفافية احتياطي: تعني انهيار ثقة.

وهذا يهم المانحين لأنهم لا يريدون فضيحة أو اتهامًا بتبديد الأموال.

هذا قابل للتحقق إذا اشترطه ممولون كبار أو مدققون دوليون.

2- آلية تظلّم للتجميد والاستبعاد(ولو محدودة):

ليس لأنهم يريدون عدالة مطلقة، بل لأن:

- التجميد العشوائي يولد فوضى.
- الفوضى تُفشل الإعمار.
- الفشل يضر بسمعة المشروع.

ما يمكن انتزاعه غالبًا:

آلية تظلّم "إدارية" سريعة + مسارات استثناء للإنسانيات.

أما قضاء مستقل كامل الصلاحيات فاحتماله أقل (يندرج في الاحتمال الثالث).

3- استثناءات إنسانية واضحة

يمكن فرض استثناءات مثل:

الغذاء/ الدواء/ المستشفيات/ المخابز.

حتى عند التشديد الأمني.

هذه الاستثناءات يميل المانحون لقبولها لأنها تخفف من اتهامهم "العقاب الجماعي."

4- حوكمة مشتريات تقلّل الإقصاء المحلي

مثل:

- حصص إلزامية لتشغيل العمالة المحلية.
- نسبة حد أدنى للمقاولين المحليين.

هذه قابلة للفرض إن ربطها الممولون بمؤشرات نجاح.

الاحتمال الثالث/ ما يكاد يكون مستحيلًا فرضه دون سيادة سياسية (أو دون توافق دولي كبير)

هذه هي النقاط التي تتطلب "قرارًا فوقيًا" لا يملكه الداخل:

1- نقل زر الإيقاف إلى جهة محلية:

أي: أن تصبح غزة/ مؤسسات فلسطينية هي من:

- يملك الاحتياطي.
- يملك مفاتيح التجميد.
- يحدد قواعد الامتثال.

هذا شبه مستحيل في نموذج عملة مستقرة بالدولار؛ لأن الدولار سيبقى مرتبطًا ببنوك مراسلة وتنظيمات خارجية.

2- تعطيل أثر العقوبات الخارجية:

إذا كانت قناة التمويل بالدولار أو تمر عبر بنية مالية دولية، ففكرة "تحييد العقوبات" غير واقعية عمليًا.

3- استقلال نقدي حقيقي (عملة وطنية/ بنك مركزي):

هذا يتطلب دولة، اعترافًا، مؤسسات، حدودًا، واحتياطيات.

في إدارة انتقالية بقرار دولي، هذا احتمال ضعيف جدًا.

4- آلية طعن قضائي محلي ملزم على جهة خارجية

حتى لو وُجدت محاكم محلية، إلزام جهة دولية/ شركة منصة/ بنك مراسل بحكم محلي مسألة معقدة للغاية.

ما قد يحدث هو "مسار تظلمات" إداري لا قضائي ملزم.

المحور الثالث عشر: دور أهل غزة في التعامل مع النظام المقترح: من الامتثال الإيجابي إلى خلق قابلية العيش

أين يقع دور أهل غزة ضمن النظام المالي المقترح؟

الدور الواقعي الأقوى: فرض "قابلية العيش".

ليس في تغيير السيادة، بل في:

- إجبار النظام على قبول النقد والبدائل.
- إجبار المشغلين على تقليل التعطيل.
- جعل التجميد الواسع مكلفًا اجتماعيًا وإعلاميًا.

أدواته: سلوك السوق، النقابات/ الغرف التجارية، المؤسسات المهنية، توثيق الأثر الإنساني.

خلاصة حساب القوى في جملة واحدة:

ما يُمكن فرضه: كل ما يمنع انهيار التشغيل اليومي ويمنع الفضيحة التمويلية.

وما لا يُمكن فرضه: نقل مفاتيح السيادة المالية (الاحتياطي، التجميد، الامتثال) إلى الداخل.

أولا/ "قائمة الحماية الدنيا (Minimum Viable Protections) ": عبارة عن أحكام قابلة للإدراج في اللوائح والعقود التشغيلية، بحيث تخفّف الضرر على الناس حتى لو بقي مفتاح الاحتياطي والامتثال خارج غزة.

الهدف هنا ليس نقل السيادة، بل منع الشلل والظلم التشغيلي.

تتكون القائمة من (8) ثمانية بنود قابلة للتحقق:

البند الأول/ مسار نقدي دائم غير قابل للإلغاء:

- النص صراحةً على استمرار قبول النقد الورقي (شيكل/ دولار) في السلع الأساسية.
- عدم ربط الغذاء/ الدواء/ الماء حصريًا بالمحفظة الرقمية.

لماذا؟ لأن أي انقطاع تقني سيُشلّ الحياة إن غاب البديل.

البند الثاني/ " صمام إنساني" مستقل عن التشديد الأمني:

- قناة دفع إنسانية لا تُجمَّد جماعيًا.
- أي تقييد يكون **فرديًا مُسبَّبًا** لا قطاعيًا.

لماذا؟ لتفادي العقاب الجماعي غير المقصود.

البند الثالث/ مهلة إشعار قبل التجميد (إلا في الضرورة القصوى):

- إشعار المستخدم بسبب واضح ومنحه مهلة قصيرة للرد (24–72 ساعة) حيث أمكن.
- تجميد فوري فقط عند الاشتباه الجسيم، مع مراجعة لاحقة إلزامية.

لماذا؟ لتقليل أخطاء الامتثال واسعة الأثر.

البند الرابع/ آلية تظلّم سريعة بحدّ زمني ملزم:

- لجنة تظلّم إدارية (محليون ودوليون)
- قرار خلال 72 ساعة في القضايا الفردية.
- نشر إحصاءات شهرية عن عدد التجميدات ونِسَب الإلغاء.

لماذا؟ الشفافية تخفّف الاحتقان وتُحسّن الانضباط.

البند الخامس/ سقوف سحب مرِنة ووكلاء نقد محليين:

- إتاحة سحب نقدي دوري بحدود معقولة.
- شبكة وكلاء (Agents) مع عمولة مُنظَّمة لمنع الاستغلال.

لماذا؟ لتقليل السوق السوداء والخصومات القسرية.

البند السادس/ إثبات احتياطي دوري(Proof of Reserves):

- تقرير شهري مُدقَّق عن الاحتياطي بالدولار.
- توضيح جهة الحفظ والولاية القضائية.

لماذا؟ الثقة في الربط بالدولار هي أساس القبول.

البند السابع/ تشغيل مرِن عند انقطاع الشبكة:

- حلول دفع صغيرة "خارج الاتصال (Offline) "بحدود منخفضة.
- بروتوكول طوارئ يُفعَّل تلقائيًا عند انقطاع الكهرباء/ الإنترنت.

لماذا؟ البيئة التقنية في غزة لا تحتمل مركزية مطلقة.

البند الثامن/ بند انتهاء/ مراجعة دورية:

- مراجعة نصف سنوية لمدى الحاجة للقيود.
- نصّ على أن النظام "انتقالي" مع مؤشرات خروج واضحة.

لماذا؟ منع تحوّل الترتيب المؤقت إلى دائم بلا نقاش.

ثانيا/ ما الذي يمكن فعلاً – لغزة – انتزاعه من البنود الثمانية؟

- البنود (1، 5، 7) تُفرض بقوة الواقع والسوق.
- البنود (2، 3، 4، 6) تُنتزع باشتراط المانحين والسمعة.
- البند (8) يحتاج تفاوضًا سياسيًا لكنه غير مستحيل إذا ارتبط بتمويل طويل الأمد.

ثالثا/ كيف يُحوَّل هذا إلى واقع؟

- إدراجه نصًا في لوائح التشغيل والعقود مع مزوّد المنصة.
- ربط دفعات المانحين بالالتزام بهذه البنود (KPIs واضحة).
  (KPIs: key performance indicator: مؤشرات الأداء الرئيسة)
- إشراك الغرف التجارية/ النقابات في لجنة المتابعة التشغيلية.

القاعدة الذهبية: ما لا يُكتب لا يُحمى.

المحور الرابع عشر: مكامن القوة العملية لغزة لفرض طرق قابليتها للعيش

نقر مرحليا أن الطرف الأضعف في مكونات النظام المالي هو: أهل غزة ولجنة التكنوقراط، في واقعٍ يتسم باختلالٍ حادّ في ميزان القوة، ومع بيئة أمنية مضطربة.

ومع هذا القرار، فإنه يتوجب البحث الجدي عن مراكز قوة عملية يمكن البناء عليها، حتى لو ظلّ "زرّ الاحتياطي والامتثال" خارج غزة.

الفكرة المحورية: حين يكون القرار فوقيًا، فإن قوة الداخل تكون في الشرعية الاجتماعية، وقابلية التشغيل، والسوق، والسمعة الدولية، لا في مفاتيح الخزائن.

أولًا: أين تكمن القوة الواقعية لأهل غزة؟

1–قوة القبول(Legitimacy Power) :

أي نظام مدفوعات – خصوصًا الرقمي– يسقط إذا فقد القبول الشعبي.

- التاجر الذي يرفض العملة الرقمية أو يفرض خصمًا عليها يضغط على المصمّم.
- المستهلك الذي لا يثق بالاحتياطي يهرب إلى النقد.

القبول ليس سياسيًا فقط؛ هو سلوكيّ يومي.

قاعدة تشغيلية: "ما لا يُقبَل لا يعمل".

يمكن تفعيل قوة القبول:

- توحيد موقف الغرف التجارية حول شروط القبول (سقوف سحب، عمولات).
- إعلان "مدوّنة سلوك سوقية" مشتركة بين كبار التجار لتفادي الاستغلال، مع المطالبة العلنية بشفافية الاحتياطي.

2– قوة التشغيل(Operational Leverage):

اللجنة التكنوقراطية – وإن كانت تنفيذية – تملك مفاتيح البيانات الميدانية:

- قوائم المستفيدين.
- جداول الرواتب.
- أولويات الخدمات.

تعطّل التنفيذ اليومي يحرج أي مجلس أمام المانحين.

يمكن تفعيل قوة التشغيل:

- توثيقٍ منهجيّ لأي تعطيل (مدة، عدد متضررين، قطاعات).
- تقارير أسبوعية مُحكمة تُرفع للمانحين والإعلام الدولي المهني.
- ربط استمرار المشاريع بحدٍّ أدنى من الاستقرار التشغيلي(Service Level Agreements) .

3– قوة السوق(Market Discipline):

في اقتصاد هشّ، السوق يُجبر المصمّم على المرونة:

- إذا وُضعت قيود سحب خانقة، تنشأ سوق موازية تُفشل الهدف.

- إذا عُطّل الدفع الرقمي، تتعطل سلاسل التوريد.

كيف تُفعَّل قوة السوق؟

- شبكة وكلاء نقد محليين بعمولات متفق عليها.
- آلية تفاوض جماعي مع مُشغّل المنصة حول سقوف السحب والعمولات.
- إعلان بيانات أسبوعية عن الفروق السعرية بين الرقمي والنقد (لتعرية الاختلال).

4- قوة السمعة والتمويل(Reputational & Funding Leverage):

المانحون لا يريدون فضيحة "نظام يُجمّد الفقراء."

- أي نمط تجميد واسع بلا تظلّم سريع يهدد التمويل.
- الشفافية في الاحتياطي شرط ثقة أساسي.

كيف تُفعَّل قوة السمعة والتمويل؟

- اشتراط "إثبات احتياطي" دوري وتقارير تجميد منشورة.
- طلب لجنة تظلّم بمهلة (72) ساعة مع نشر إحصاءات.
- استخدام قنوات مهنية (غرف تجارة/نقابات/خبراء اقتصاد) لا بيانات عاطفية.

ثانيًا/ كيف تتعامل غزة مع "الخصم والحَكَم"؟

إذا كان المجلس خصمًا وحَكَمًا، فالاستراتيجية الواقعية هي تفكيك الحَكَم إلى طبقات:

- طبقة الاحتياطي (بنك مراسل).
- طبقة الامتثال.
- طبقة المنصة التقنية.
- طبقة التمويل (المانحون).

بدل مواجهة مركز واحد، يُخاطَب كلُّ مستوى بلغته:

- مع البنك: مخاطر السمعة والامتثال المتوازن.
- مع المنصة: مؤشرات أداء وتعويضات عند التعطيل.
- مع المانحين: استدامة التشغيل وحماية الفئات الضعيفة.

تفكيك المركز يُضعف احتكار القرار.

ثالثًا/ أدوات ضغط غير صدامية لكنها فعّالة:

أ) "شرط التشغيل الإنساني":

لا تُربط الخبز/ الدواء/ الماء حصريًا بالمحفظة.

يُقدَّم هذا كشرط استدامة، لا كمطلب سياسي.

ب) "قاعدة عدم الإقصاء الجماعي":

أي تجميد يكون فرديًا مُسبَّبًا، مع مسار اعتراض.

هذا مطلب قانوني مهني، لا أيديولوجي.

ج) "حدّ أدنى للسيولة":

سقف سحب دوري واضح لتفادي السوق السوداء.

يُطرح بلغة الاقتصاد: حماية الاستقرار السعري.

رابعًا/ ماذا عن الواقع الأمني الصعب؟

حين يستمر العنف، يصبح الاستقرار المالي مصلحة للجميع لتفادي الانهيار.

حتى من يملك القوة العسكرية يحتاج:

- انتظام صرف الرواتب.
- انسياب سلاسل التوريد.
- تهدئة السوق.

هذه نافذة ضغط: الفوضى المالية لا تخدم أحدًا طويلًا.

خامسًا/ ما الذي لا يمكن انتزاعه واقعيًا؟

- نقل مفاتيح الاحتياطي إلى الداخل.
- تحييد أثر أي تنظيمات أو عقوبات خارجية مرتبطة بالدولار.
- قضاء محلي مُلزِم لجهة خارجية.

هذه تتطلب سيادة سياسية لا تبدو متاحة.

خلاصة ميزان القوة (من زاوية الداخل):

المجال	قوة الداخل	كيفية تفعيلها
القبول الشعبي	عالية	توحيد موقف التجار/ الأسواق
التشغيل اليومي	متوسطة–عالية	توثيق التعطيل وربطه بالتمويل
السمعة الدولية	متوسطة	تقارير مهنية مُحكمة
السيادة النقدية	ضعيفة	غير متاحة حاليًا

الخلاصة:

لن يملك الداخل (اهل غزة) "زر الإيقاف"، لكن يمكنه أن يملك زر القبول والتشغيل والسمعة.

وهذه، في الأنظمة الانتقالية، كافية لفرض حدٍّ أدنى من الحماية إذا استُخدمت بذكاءٍ مؤسسي.

سادسا/ السؤال الخطير المطروح: هل فعلا يوجد لغزة – فعلا – سواء الناس أم التجار أي دور في التأثير؟ خاصة أن حياتهم تكاد تكون بلا قيمة أصلا؟

الجواب:

في الأنظمة المالية، حتى أكثر الأطراف ضعفًا يملكون نوعًا من القوة — لكن ليست القوة التي نتصورها عادة.

تفكيك ذلك يتمثل في الآتي:

1– هل يملك الناس دورًا مباشرًا في القرار السيادي؟

لا: حال إذا:

- كان الاحتياطي خارج غزة،
- والعملة مرتبطة بالدولار،
- والرقابة دولية.

فالمفاتيح العليا ليست بأيدي السكان ولا التجار. هذه حقيقة يجب الاعتراف بها.

2- هل يعني ذلك انعدام التأثير؟

ليس تمامًا. هناك فرق بين:

- التحكم في القرار،
- والتأثير في قابلية تطبيق القرار.

النظام المالي، خصوصًا الرقمي، لا يعيش بالقوة العسكرية.

يعيش بل:

- القبول،
- الاستخدام،
- الثقة،
- التداول.

إذا انهارت هذه الأربعة، ينهار النظام عمليًا.

3- أين تكمن القوة الفعلية للناس والتجار؟

أ) قوة القبول السوقي: العملة الرقمية لا تُجبِر التاجر على بيع سلعة إذا لم يثق بها.

إذا:

- فُرضت قيود سحب،
- زادت حالات التجميد،
- تأخرت الرواتب.

سيبدأ التجار بـ:

- فرض خصومات،
- رفض التعامل،
- العودة للنقد.

وهذا ليس تمردًا سياسيًا، بل سلوك بقاء اقتصادي.

والنظام المالي لا يستطيع إجبار كل تاجر وكل بائع وكل سوق شعبي بالقوة اليومية.

ب) قوة الاقتصاد الموازي:

كلما زاد التشدد:

- زاد الاعتماد على النقد،
- زادت شبكات التحويل غير الرسمية،
- نشأت أسعار صرف غير معلنة.

هذه الظواهر تضعف أي نظام مركزي. حتى أقوى الدول تفشل إذا توسع اقتصاد الظل.

ج) قوة الفشل التشغيلي:

إذا تعطلت المدفوعات:

- تتوقف سلاسل الإمداد
- تتعطل المشاريع
- يتأخر الإعمار

الممولون لا يريدون فشلًا واضحًا.

وهنا يصبح "الطرف الضعيف" عنصرًا حاسمًا: لأن النظام مصمم من أجله. إذا لم يعمل له، يفشل الهدف المعلن.

4- ولكن... ماذا عن واقع أن الدم لا يوقف القرارات؟

صحيح أن الواقع الأمني القاسي يجعل الشعور بالعجز مضاعفًا.

لكن هناك فرقًا مهمًا:

القرار العسكري قد يُفرض بالقوة. أما القرار المالي فلا يعيش بالقوة وحدها.

المال يحتاج:

- ثقة،
- تداول،
- استقرار.

لا يمكن فرض الثقة بالقوة.

5- هل يمكن تجاهل الناس تمامًا؟

نظريًا: نعم لفترة قصيرة.

عمليًا: لا لفترة طويلة.

أي نظام مالي بلا قبول اجتماعي يتحول إلى:

- عبء إداري،
- مصدر توتر،
- أداة اضطراب اقتصادي.

والاضطراب الاقتصادي يعطل حتى الأهداف الأمنية.

6- الحقيقة الأكثر توازنًا:

الناس في غزة:

- لا يملكون السيادة النقدية
- لا يملكون زر الاحتياطي
- لا يملكون الامتثال الدولي

لكنهم يملكون:

- قابلية الاستخدام،
- سلوك السوق،
- الشرعية الاجتماعية،
- القدرة على جعل النظام يعمل أو يتعثر.

وهذه ليست قوة كاملة، لكنها ليست صفرًا.

7- هل تكفي هذه القوة؟

لا تكفي لتغيير البنية السياسية الكبرى.

لكنها تكفي لفرض:

- مرونة تشغيلية،
- تخفيف قيود،
- مسارات بديلة،
- تعديلات عملية.

وهذه أمور ليست صغيرة في حياة يومية مضغوطة.

خلاصة:

حتى في أقسى البيئات، لا يوجد نظام مالي يعيش طويلًا إذا تجاهل الناسَ الذين صُمّم لأجلهم.

المحور الخامس عشر: ما الهدف من العملة الرقمية:
تسهيل حياة الناس أم إعادة هندسة السيطرة الاقتصادية؟

تقديم لا بد منه:

الممولون – وفق ما يتم تداوله ووفق ما نراه ونشاهده على الأخبار – لا يأبهون كثيرا بحال اهل غزة، ولا اين ستذهب الأموال، ولا ما سينتج منها؛ بل هم يدفعوا لان رئيس مجلس السلام فقط أراد ذلك، يعني إرضاء للرئيس ترامب فقط.

في هذا الوضع، حين يترسّخ الانطباع بأن المال يُدفع لاعتبارات شخصية أو سياسية عليا لا لأجل الناس، يصبح الكلام عن "الآليات" أشبه بزينةٍ على واقعٍ قاسٍ، يقدم أملًا مُصطنعًا.

رغم كل ذلك، فيع الواجب علينا التعامل مع الواقع ومع القادم وفق ما يمكن للناس خطفه من هذا النظام بما يحقق مناقعهم بأي قدر ممكن.

نتناول هذه النقطة وفق ما يأتي:

أولًا/ افترض أن الممولين لا يبالون فعلًا بحال الناس:

فلنرتّب النتائج بوضوح:

1. المعيار الحاكم يصبح الاستقرار السياسي للمشروع لا الأثر الاجتماعي.
2. الشفافية تُصبح أداة علاقات عامة لا أداة مساءلة.
3. الرقابة تُصمَّم لمنع الإحراج لا لمنع الظلم.

في هذا الافتراض، مساحة التأثير الأخلاقي تتقلّص، لكن لا تختفي بالكامل.

ثانيًا/ أين تبقى القيود حتى في أسوأ الفرضيات؟

حتى وإن كان الدافع سياسيًا بحتًا، توجد ثلاثة قيود لا يمكن تجاهلها طويلًا:

1- قيد السمعة الدولية:

المانح– – مهما كانت دوافعه – لا يحتمل:

- فضيحة مالية كبيرة،
- ولا انهيارًا تشغيليًا فاضحًا،
- ولا تقارير موثقة عن تجميد واسع أو حرمان جماعي

ليس بدافع إنساني بالضرورة، بل بدافع إدارة المخاطر.

2- قيد الفشل التشغيلي:

إذا تعطّل النظام فإنه:

- تتعطل المشاريع،
- ويتأخر الإعمار،
- ويتعطل الهدف السياسي نفسه.

أي مشروع يحتاج حدًا أدنى من القابلية للحياة.

3- قيد الاقتصاد الواقعي:

لا يمكن إلغاء السوق بالقوة المالية وحدها.
الناس قد لا يملكون القرار، لكنهم يملكون التعامل اليومي.

ثالثًا/ هل هذا يعني أن الأمل كبير؟

لا. بل يعني أن التأثير الممكن هو تقني وتشغيلي لا سيادي. الفرق جوهري:

- لا يمكن تغيير من يملك الاحتياطي.
- لا يمكن نقل مركز الامتثال.
- لا يمكن ضمان عدالة كاملة.

لكن يمكن – في بعض الحدود – فرض:

- مرونة في السحب.
- تجميد أقل تعسفًا.
- مسارات بديلة للنقد.
- استثناءات إنسانية واضحة.

هذه ليست انتصارات كبرى، لكنها تخفيف ضرر.

رابعًا/ ماذا لو كان الهدف فعلاً "إدارة" غزة لا تمكينها؟

حين يكون الهدف إدارة لا تمكين، فإن النظام المالي يُصمَّم ليكون:

- قابلًا للتعطيل السريع.
- عالي التتبع.
- منخفض الاستقلال المحلي.

في هذه الحالة، السؤال لا يعود: "كيف نؤثر؟" بل يصبح:
"كيف نقلّل الضرر اليومي؟" وهذا تغيير في زاوية النظر.

خامسًا/ أخطر ما يمكن فعله:

هو إعطاء الناس وعدًا بقدرة لا يملكونها. والأخطر منه: إقناعهم بأنهم بلا أي وزن إطلاقًا. الحقيقة بينهما: الوزن محدود، لكنه موجود. السيادة غائبة، لكن التشغيل ليس معدومًا.

سادسًا/ القراءة الصادقة:

إذا كان التمويل مرتبطًا بشخص أو مجلس أكثر من ارتباطه بنتائج، فإن الضغط الأخلاقي ضعيف.
لكن الضغط التشغيلي يظل قائمًا، لأن: المشروع يحتاج أن يعمل ليبرّر وجوده.

المحور السادس عشر: من غزة:

وقف إطلاق نار ومجلس سلام لاستكمال الإبادة بالتجويع والامراض والقوارض

اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2803 في 17 نوفمبر 2025، مرحبًا بإنشاء مجلس السلام.

وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسميًا عن تأسيس المجلس في 15 يناير 2026، وسواء منذ التاريخ الأول أم الثاني، وحتى إعداد هذه الورقة، فإن غزة تتعرض لإبادة جماعية مستمرة منذ السابع من أكتوبر ولغاية الآن.

صحيح أن قوة النار خفت عن السابق، ولكن الأخطر هو الحصار الغذائي والدوائي والعلاجي والاجتماعي والاقتصادي الذي يعاد أو يفوق الحصار الذي كان مفروضا سابقا، إذ الحصار اليوم أمام العالم يفند من الصهاينة بعدد دخول الشاحنات البسيط الذي يحمل موادا غذائيا بلا فائدة صحية ضرورية، وبدون علاجات طبية ضرورية ومستلزمات وأدوات طبية ذات ضرورة واحتياج كبير.

تاليا، صرخة من غزة توضح المأساة التي يعيشها قطاع غزة، أنقلها كما هي:

صرخة نوجهها من قطاع غزة لشرفاء العالم

بينما العالم كله مشغول بالحرب في الخليج فان اهالي قطاع غزة يعانون من هجوم الفئران والقوارض عليهم

سلاح بيولوجي في غزة: فئران تنهش أجساد النائمين وإسرائيل تمنع السم.

إبادة جماعية بسلاح بيولوجي:

في غزة، حيث الإبادة تصبح روتيناً والخراب مشهداً ثابتاً، لا يموت الأطفال فقط تحت القصف والصواريخ. اليوم، يموتون بطريقة لم تخطر ببال أحد: فئران بحجم الأرانب تنهش أجساد النائمين أثناء الليل. ليس أطفالاً فقط، بل نساء مسنات مصابات بالسكري لا يشعرن بأن أقدامهن تُؤكل حياً. ليست فئراناً عادية، بل سلالات عدائية عملاقة تظهر فجأة في شمال القطاع فقط، بينما تمنع إسرائيل دخول أي سم فئران. هل هي صدفة؟ أم سلاح بيولوجي متعمد؟ هذا الملف يحاول كشف الوجه الجديد للإبادة.

<u>أولاً – القسم الميداني: ما نراه بأعيننا</u>

منذ ديسمبر 2024، بدأت تظهر تقارير ميدانية مرعبة من شمال قطاع غزة. النازحون في الخيام يصفون كائنات لم يعتادوا عليها: جرذان بحجم القطط والأرانب، ذات سلوك عدائي وغير مألوف. لكن القصص الجديدة (أبريل 2026) تجاوزت كل تصور.

كارثة إنسانية جديدة: الفئران تأكل المرضى أثناء نومهم

<u>الحالة الأولى – إنشراح حجاج (68 عاماً)، نازحة في مخيم عرفات بمدينة غزة:</u>

"استيقظت فجراً على رطوبة في قدمي.. عندما نظرت، وجدت قدمي اليمنى مفزوعة، وأصابعي مأكولة. الفئران التهمت لحمي وأنا نائمة، ولم أشعر بأي ألم لأن السكري قتل أعصابي. الطبيب قال إن قدمي قد تبتر إذا لم أصل إلى دواء. ليس عدوّاً أقاتله، فأر أكل جسدي وأنا حية."

<u>الحالة الثانية – وفاء موسى، نازحة في مخيم الشاطئ:</u>

"لم أنم منذ ثلاثة أيام. أجلس الليل كله وأنظر إلى أطفالي. كلما أغمضت عيني، أسمع صرير الفئران. هاجمت ابني كرم (5 سنوات) مرتين. المرة الأولى عضت إصبعه، والثانية عضت خده. صرت أخاف أن أنام خوفاً من أن أستيقظ ولا أجد وجوههم كاملة."

<u>الحالة الثالثة – تقرير وزير الصحة الفلسطيني ماجد أبو رمضان (3 أبريل 2026):</u>

"تفشي القوارض في غزة لم يعد مجرد إزعاج. نحن أمام بيئة خصبة لأوبئة خطيرة مثل داء البريميات والطاعون. الفئران تنقل الأمراض عبر بولها ولعابها. نصف مليون نازح تحت الخيام معرضون لموت بطيء لا تراه الكاميرات."

الطبيب في مستشفى كمال عدوان يؤكد:

"حالات عض فئران دخلت علينا أكثر من شظايا اليوم. لدينا طفل عمره 3 سنوات التهمت الفئران نصف أذنه، وامرأة مسنة دخلت في غيبوبة إنتانية بعد أن أكلت الفئران قدمها المصابة بالسكري."

والأغرب أن هذه الظاهرة تقتصر على شمال غزة، بينما وسط القطاع وجنوبه لم يسجلا الانتشار نفسه. هذا التوزيع الجغرافي الغريب يطرح سؤالاً صادماً: لماذا الشمال تحديداً؟ هل هي تجربة ميدانية؟

<u>ثانياً – القسم التحليلي: لماذا نعتقد أنها سلالة معدلة؟</u>

هناك أربعة قرائن رئيسية تجعل الشك يتجاوز حدود "الكارثة الطبيعية" إلى "الجريمة المخطط لها":

<u>1. الحجم والسلوك غير الطبيعي:</u> الجرذ النرويجي العادي لا يتجاوز حجمه 25 سم ووزنه 500 غرام. لكن المشاهدات الميدانية تتحدث عن أحجام تفوق ذلك بكثير، وسلوك عدائي يهاجم البشر (خاصة النائمين والمرضى) بدلاً من الهروب. هذا يشير إلى تهجين أو تعديل وراثي محتمل.

<u>2. التركيز الجغرافي المريب:</u> يظهر هذا النوع المهجن في شمال غزة فقط. لو كانت الظاهرة طبيعية (مثل انفجار بيئي نتيجة القصف)، لانتشرت في كل القطاع. لكن حصرها بالشمال يوحي بأنها تجربة محكومة، أو أن المنطقة استُهدفت بعمد.

<u>3. التزامن مع منع إدخال سم الفئران:</u> بحسب تصريحات بلديات غزة ومصادر طبية، تمنع إسرائيل بشكل منهجي إدخال أي مبيدات أو سموم للقوارض. بينما كان بإمكانها، لو أرادت حماية المدنيين، أن تسمح بدخولها كمساعدات إنسانية، هي تتعمد منعها، تاركة الفئران تنهش أجسادنا دون رادع.

<u>4. استهداف الفئات الأضعف عمداً:</u> الحالات المسجلة تشير إلى أن الفئران تهاجم الأطفال النائمين والمرضى وكبار السن المصابين بأمراض مزمنة. هذا ليس سلوكاً طبيعياً للقوارض التي تخاف البشر عادة. يبدو وكأنها مدرّبة أو معدّلة لاستهداف الأكثر ضعفاً.

الجمع بين هذه القرائن يرقى إلى مستوى "شبهة مقنعة" بوجود سلاح بيولوجي متعمد.

<u>ثالثاً – القسم القانوني: جريمة حرب بكل المقاييس</u>

ما يحدث في غزة لا يمكن وصفه بأقل من جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، بل وإبادة جماعية وفق القانون الدولي:

· المادة 8(2)(b)(xviii) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: تجرّم استخدام "الأسلحة البيولوجية" بشكل قاطع.

· المادة 8(2)3–(a)(ii): تجرّم "إجراء تجارب بيولوجية على البشر" عمداً، حتى تحت ذريعة الحرب.

· المادة 2 من اتفاقية منع الإبادة الجماعية: تعتبر "إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة" و"تعريض الجماعة عمداً لظروف حياتية تهدف إلى تدميرها المادي" من أفعال الإبادة.

· بيان وزير الصحة الفلسطيني حول خطر "داء البريميات" يضيف بُعداً صحياً جماعياً يرقى إلى "جريمة الإهمال المتعمد" بموجب القانون الدولي الإنساني.

إذا أثبت التحقيق الدولي أن هذه السلالة معدلة وراثياً أو جلبت عن عمد، فإن القيادات الإسرائيلية ستكون متهمة باستخدام سلاح محظور دولياً، وإجراء تجارب بشرية غير أخلاقية، والإبادة البطيئة عبر تعريض الأطفال والمرضى للافتراس.

رابعاً – المناشدة: إلى لاهاي والجنائية الدولية

نناشد الجهات التالية التحرك الفوري:

1. المحكمة الجنائية الدولية (ICC) – المدعي العام كريم خان: تشكيل لجنة تحقيق عاجلة للتحقق من طبيعة السلالة المنتشرة في شمال غزة، وما إذا كانت معدلة وراثياً أو مهجنة بشكل مقصود.
2. لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة: إدراج هذا البند ضمن تقاريرها القادمة.
3. منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) ومنظمة الصحة العالمية (WHO): إرسال فرق ميدانية لأخذ عينات من القوارض وتحليلها في مختبرات محايدة.
4. مجلس حقوق الإنسان: عقد جلسة طارئة تحت عنوان "استخدام الأسلحة البيولوجية في غزة".

مطالبنا واضحة:

- تحقيق دولي شفاف خلال 30 يوماً كحد أقصى.
- إلزام إسرائيل بالسماح الفوري بدخول المبيدات والسموم والمصائد.
- فتح تحقيق جنائي بحق المسؤولين عن هذه الجريمة.

غزة لا تطلب طائرات ولا صواريخ. تطلب علبة سم فئران، وتطلب تحقيقاً دولياً في جرذان تأكل أقدام المسنات وأجساد أطفالها حياً. وإن لم تتحرك اليوم، فستأكل الفئران الجميع غداً.

المحور السابع عشر: خلاصة قانونية واقعية حول النظام المالي في غزة

تاليا خلاصة قانونية مركّزة لما تم تناوله في هذه الورقة وفق الآتي:

1. طبيعة النظام المالي المقترح،
2. حدود سلطته،
3. دور أهل غزة ولجنة التكنوقراط في ميزان القوة الواقعي.

بيانها كما يأتي:

أولًا/ طبيعة النظام المالي المقترح:

1. عملة مستقرة مرتبطة بالدولار ليست سيادة نقدية:

هي أداة دفع رقمية تعتمد على احتياطي خارجي وقواعد امتثال دولية.

القوة الحقيقية فيها ليست في "الرمز الرقمي"، بل في **الاحتياطي البنكي والقدرة على التجميد**.

2. التحكم القانوني موزّع خارج الإقليم:

إذا كان الاحتياطي في ولاية قضائية أجنبية، فإن:

- قوانين مكافحة غسل الأموال والعقوبات الأجنبية تطبَّق عمليًا.
- قرار التجميد أو التعليق يمكن أن يصدر خارج غزة.

3. المجلس المُفوَّض يجمع بين التنظيم والتنفيذ:

إن كان هو المُصدِر والمُشرف والمُقرِّر لسياسات الامتثال، فتنشأ حالة **تداخل الخصم والحَكَم** ما لم تُنشأ آليات تظلّم مستقلة وواضحة.

ثانيًا/ حدود السلطة القانونية للنظام:

1. القانون المالي لا يعمل بالقوة المجردة:

يحتاج إلى:

- قبول اجتماعي،
- تداول فعلي،
- ثقة في الاحتياطي.

2. أي تجميد جماعي أو تعطيل واسع يُضعف مشروعية النظام:

حتى لو كان قانونيًا شكليًا، فإن الإفراط في التقييد يُنتج اقتصادًا موازيًا، ويُقوّض الهدف المعلن.

3. غياب آلية طعن سريعة يعرّض النظام لاتهام بعدم العدالة الإجرائية:

والعدالة الإجرائية (Due Process) شرطٌ لدوام أي ترتيب مالي انتقالي.

ثالثًا/ دور أهل غزة في الإطار القانوني الواقعي:

1. لا يملكون السيادة النقدية:

لا يتحكمون في الاحتياطي، ولا في الامتثال الدولي.

2. لكنهم يملكون شرط القبول والتداول:

العملة – ورقية أو رقمية– لا تكتسب قيمة قانونية عملية إلا بالتعامل بها.

السوق اليومي هو معيار النفاذ الفعلي للقانون المالي.

3. السلوك الاقتصادي شكلٌ من أشكال الرقابة غير المباشرة:

رفض واسع، خصومات، لجوء للنقد—كلها أدوات تُجبر المنظّم على التعديل، ولو تدريجيًا.

رابعًا/ دور لجنة التكنوقراط:

1. تنفيذي لا سيادي:

دورها في الغالب إدارة العمليات لا رسم السياسات العليا.

2. لكنها تملك القوة الإجرائية:

- إدخال المستفيدين.
- ترتيب أولويات الصرف.
- توثيق الأعطال والتجميد.

3. التوثيق المنهجي هو أداتها الأقوى:

في غياب السيادة، تتحول البيانات الدقيقة إلى وسيلة ضغط مهني على الممولين والمنصات.

خامسًا:/ القاعدة القانونية الحاكمة:

إذا اجتمعت في جهة واحدة:

- سلطة الإصدار.
- سلطة الرقابة.
- سلطة التجميد.
- وسلطة الفصل في النزاع.

فإن الحد الأدنى المطلوب هو:

- شفافية الاحتياطي.
- مسار تظلّم محدد بزمن.
- استثناءات إنسانية واضحة.
- بقاء مسار نقدي بديل.

بدون ذلك، يتحول النظام إلى أداة ضبط لا أداة إعمار.

سادسًا/ الخلاصة الواقعية

- النظام المالي المقترح يمنح تحكمًا عاليًا للجهة المشغلة.
- أهل غزة لا يملكون المفاتيح السيادية، لكنهم يملكون مفاتيح القبول والتشغيل.
- لجنة التكنوقراط لا تصنع القرار، لكنها تملك أداة التوثيق والإدارة اليومية.
- الاستقرار المالي يتطلب عدالة إجرائية، وإلا يتحول إلى هشاشة مزمنة.

سابعا/ خاتمة:

"أي نظام مالي انتقالي في غزة لن يُقاس بمدى قدرته على التتبع والضبط فقط، بل بمدى التزامه بالعدالة الإجرائية وحق الاعتراض وشفافية الاحتياطي.

القوة قد تُنشئ النظام، لكن القبول وحده يُبقيه".